

الجزء السابع

الفِرَق الدينية

كلمة في الخلافة وأنها أساس كثير من الفرق

كانت الخلافة أول مسألة اشتد فيها الخلاف بين المسلمين، وتشعبت فيها آراؤهم، وتكوّن حولها أهم الفِرَق الإسلامية في العصر الأول، وهي الخوارج والشيعة ثم المرجئة، فلنستعرض باختصار تام ما دار فيها حتى نتبين كيف نشأت هذه الفرق، تاركين تفصيل ذلك إلى الجزء الخاص بالتاريخ السياسي من كتابنا. توفي رسول الله ﷺ ولم يُعَيَّن مَنْ يَخلفه، ولم يُبَيّن كيف يكون اختياره، فواجه المسلمون أشق مسألة وأخطرها، وعلى طريق سيرهم فيها كان يتوقف نجاحهم في الحياة السياسية أو فشلهم.

شعر المسلمون من لحظة وفاته ﷺ بضرورة التفكير فيمن يَخلفه، وأسرع الأنصار قبل دفنه إلى عقد اجتماع في سقيفة بني ساعدة ليبثوا في الأمر، وأدركهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح وغيرهم خشية ألا ينظر الأنصار في الأمر إلا من جانبهم، وفي هذه السقيفة انقسموا إلى رأيين: رأي يقول: يجب أن يكون الخليفة من الأنصار، وحجتهم أن محمداً ﷺ لبث في قومه في مكة نحو ثلاث عشرة سنة يدعوهم إلى الإسلام فما آمن منهم إلا قليل، ولا منعوا رسول الله من الأذى، ولا أعزوا الدين، فلما هاجر من مكة إلى المدينة نصره الأنصار وآمنوا به، وأعزوا دينه، ومنعوه وصحبه ممن أراد بهم سوءاً، وكانوا معه على عدوه حتى خضعت له جزيرة العرب، وتوفي ﷺ وهو عنهم راضٍ، وبهم قدير عين، فهم أولى الناس أن يَخلفوه.

وفريق آخر وهم المهاجرون يرون أن تكون الخلافة فيهم، وحثهم أنهم أول من آمن به، وصبروا على الأذى ولم يستوحشوا لقلّة عددهم، وهم قومه وعشيرته، وهم من قريش والعرب لا تدين إلا لهم، ولا تقر بعزة ومنعة غير عزتهم ومنعتهم، فهم أولى بالخلافة من غيرهم؛ وبعد حوار طويل، واقترح بعض الأنصار للتوفيق بين الرأيين: أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير، ورَفَضَ المهاجرين ذلك الاقتراح أيضاً، تمت البيعة في هذا المجلس لأبي بكر التَّيْمِي القرشي.

لم يكن عليّ حاضرًا هذا الاجتماع لاشتغاله هو وأهل بيته في جهاز رسول الله ﷺ وأخذ العدة لدفنه، فلما بلغه خبر البيعة لأبي بكر لم يرض عنها، وتكوّن رأي ثالث وهو أن تكون الخلافة في بيت النبي، وأقربُ الناس إليه ﷺ عمه العباس بن عبد المطلب وابنُ عمّه علي بن أبي طالب، ولكن العباس لم يكن من السابقين إلى الإسلام، فقد حضر غزوة بدر مع المشركين، ولم يُسلم إلا آخرًا، فأولى الناس من قرابة النبي علي بن أبي طالب، وهو من أول الناس إسلامًا، وزوج فاطمة بنت النبي ﷺ، وجهاده وفضله وعلمه لا يُنكر؛ وحجة أصحاب هذا الرأي أن أقرب الناس إلى النبي أولى أن يخلّفوه، وأن بيت بني هاشم خير من بيت أبي بكر، فالعرب للأولين أطوع، وأن المهاجرين احتجوا على الأنصار بأنهم قوم النبي وعشيرته فأل النبي وأقربهم إليه أولى، كما جاء في نهج البلاغة أن عليًّا سأل عما حدث في سقيفة بني ساعدة فقال: فماذا قالت قريش؟ قالوا: احتجت بأنها شجرة الرسول ﷺ، فقال علي: «احتجوا بالشجرة، وأضاعوا الثمرة!» يُريد أن المهاجرين احتجوا بأنهم من شجرة النبي، فأولى بالاحتجاج من يجمعهم والنبي أنهم من ثمرة قريش، وهم قرابته، وسواء صح هذا القول عن علي أم لم يصح فهو تعبير صادق عما في نفسه، ودعا إلى هذا الرأي علي، وأيده بعض بني هاشم، وأيده الزبير بن العوام، وعطف عليه بعض الأنصار لما كان موقفهم وموقف علي سواء في ضياع الأمر من أيديهم، ولم يُبايع علي أبا بكر إلا بعد لأي.

وظلت النظريات الثلاث تتعارض، ووجد في العصور المختلفة من يُؤيدها ويُدافع عنها، حتى النظرية الأولى — وهي نظرية الأنصار — فقد كان قوم يعتنقونها وإن لم

يظهروا ظهورًا بيّنًا في التاريخ^١، أما النظريتان الأخيرتان فكانت الحرب بينهما أحكم، والجدال أشد.

لم تمت النظرية القائلة بألوية علي في عهد أبي بكر وعمر؛ ولكن سكنت وخمدت، ساعد على خمودها عدل أبي بكر وعمر، وانتصافهما حتى من أنفسهما، وأنهما لم يعيرا العصبية القبلية أي التفات، وزاد في سكونها اشتغال الناس بالحروب والفتوح ونجاحهم، فلم يجد الناقدون مجالاً يدخلون منه على الناس لإثارتهم الفتن.

ولما ولي عثمان تبرم عليٌّ وأنصاره، وزادهم تبرمًا أن عثمان — وهو أموي — استعان بالأمويين، فكان أكثر عماله منهم، وكان كاتبه وأمين سره مروان بن الحكم الأموي، ومروان هذا وشيعته هدموا كل ما بناه الإسلام من قبل ودعمه أبو بكر وعمر؛ من محاربة العصبية القبلية، وبث الشعور بأن العرب وحدة، وحكموا كأمويين لا كعرب، فحرك ذلك ما كان كامنًا من العداوة القديمة الجاهلية بين بني هاشم وبني أمية، وانتشرت الجمعيات السرية في آخر عهد عثمان تدعو إلى خلعه وتولية غيره؛ ومن هذه الجمعيات من كانت تدعو إلى علي، ومن أشهر الدعاة له عبد الله بن سبأ — وكان من يهود اليمن فأسلم — فقد تنقل في البصرة والكوفة والشام ومصر يقول: «إنه كان لكل نبي وصي، وعليٌّ وصي محمد، فمن أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ووثب على وصيه!» وكان من أكبر الذين ألبوا على عثمان حتى قُتل.

لما قتل عثمان بايع عليًّا كثير من المسلمين فتحققت بذلك نظرية القائلين بحق علي في الخلافة من يوم وفاة رسول الله، وأيده كثير من كبار المهاجرين لأنطباق نظريتهم عليه أيضًا، وخرج عليٌّ طلحةً والزبير ومعاوية، وكلهم يلصق بعلي تهمة أن له ضلعًا في قتل عثمان وعلي أقل تقدير أنه قعد عن نصرته، وكان في استطاعته رد الناس عنه؛ وكان من حجة بعضهم أنه — وقد بُويع — يجب عليه أن يقتص من قتلة عثمان؛ ويقول كل من طلحة والزبير: إنه أولى بالمطالبة بدم عثمان؛ لأنه من الستة الذين انتخبهم عمر للشورى، ومن السابقين الأولين للإسلام، ويقول معاوية: إنه أولى الناس رحمًا بعثمان، وأقوى أهل بيته على المطالبة بدمه.

^١ انظر شرح ابن أبي الحديد على نهج البلاغة ٢: ٦ ففيها قصيدة شاعر يُؤيد الأَنْصار وينصرهم على قريش.

ووجدت في هذا الموقف طائفة من كبار الصحابة لم تباع علياً ولم تباع غيره، ولم تشترك في شيء من الخلاف القائم وفضلت العزلة؛ من أشهرهم: عبد الله بن عمر بن الخطاب، ومحمد بن مَسْلَمَة، وسعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد، وحسان بن ثابت، وعبد الله بن سلام؛ ومن قول سعد بن أبي وقاص في ذلك: «إن رسول الله أمرني إذا اختلف الناس أن أخرج بسيفي فأضرب به عرض أحد، فإذا تقطع أتيت منزلي فكنت فيه لا أبرحه، حتى تأتيني يد خاطية أو منية قاضية».

فأما طلحة والزبير فقد انتهى أمرهما سريعاً بانهما وقاتلهما في وقعة الجمل، وأما معاوية فكان أصعب منالاً، إذ كان لديه جند الشام المنظم الطائع، وكان بين علي ومعاوية من وقعة صفين ما كان، فلما أحس معاوية بأن الدائرة كادت تدور عليه أوعز إلى جنوده برفع المصاحف على رءوس الرماح، وطلب التحكيم إلى كتاب الله. هذه خلاصة تاريخية موجزة اضطررنا لذكرها؛ لأن عليها تأسست ثلاث فرق من أكبر الفرق الإسلامية؛ وهي: الخوارج، والشيعية، والمرجئة.

الفصل الثامن عشر

الخوارج

لما كانت وقعة صفين بين علي ومعاوية، وطلب معاوية تحكيم كتاب الله اختلف أصحاب علي: أيقبلون هذا التحكيم؛ لأنهم يُحاربون لإعلاء كلمة الله وقد دُعوا إليها، أم لا يقبلون؛ لأنها خُدعة حربية لجأ إليها معاوية وصحبه لما أحسوا بالهزيمة؟ وبعد جدال وتردد قَبِلَ علي التحكيم، واختار معاوية عمرو بن العاص ليُمثله، واختار أصحاب علي أبا موسى الأشعري؛ إذ ذاك ظهر قوم من جند علي أكثرهم قبيلة تميم، نفروا من أن يحكّم أحد في كتاب الله، ورأوا أن التحكيم خطأ؛ لأن حكم الله في الأمر واضح جليٌّ، والتحكيم يتضمن شك كل فريق من المحاربين أيها المحق، وليس يصح هذا الشك؛ لأنهم وقتلاهم إنما حاربوا وهم مؤمنون — بلا شك — أن الحق في جانبهم، هذه المعاني المختلفة في نفوسهم صاغها أحدهم في الجملة الآتية: «لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ»، فسرت الجملة سير البرق إلى مَنْ يعتنق هذا الرأي، وتجاوبتها الأنحاء، وأصبحت شعار هذه الطائفة.

طلبوا من علي أن يقر على نفسه بالخطأ بل بالكفر، لقبوله التحكيم، ويرجع عما أبرم مع معاوية من شروط، فإن فعل عادوا إليه وقاتلوا معه، فأبى علي، وكان موقفه في منتهى الدقة، فكيف يرجع عن اتفاق أمضاه، والدين يأمر بالوفاء بالعهود، ولو رجع لتفرق عنه أكثر أصحابه، وكيف يقر على نفسه بالكفر، ولم يشرك بالله شيئاً منذ آمن، فضايقوه بالإكثار من «لا حكم إلا لله» فإذا خطب في المسجد قاطعوه بقولهم: «لا حكم إلا لله» فتجاوبت بها أنحاء المسجد، وراه أحدهم فتلا: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، يُعَرِّضُ به، وزاد بعض الناس ميلاً إلى رأيهم فشل الحكمين في حكمهما، وخيبة الأملين في أن التحكيم يحقن الدماء ويعيد المسلمين إلى الوئام، حتى انضم إليهم بعض القراء — من جيش علي — فلما يئست هذه الجماعة من رجوع علي إلى رأيهم اجتمعوا في منزل أحدهم،

وخطب خطيبهم يقول: «أما بعد؛ فوالله ما ينبغي لقوم يؤمنون بالرحمن، ويُنبيون إلى حكم القرآن، أن تكون هذه الدنيا ... آثرٌ عندهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقول بالحق، وإن مُنَّ وُضِرَّ، فإنه من يُمَنُّ وَيُضَرُّ في هذه الدنيا فإنه ثوابه يوم القيامة رضوان الله عز وجل، والخلود في جناته، فأخرجوا بنا إخواننا، من هذه القرية الظالم أهلها إلى بعض كور الجبال، أو إلى بعض هذه المدائن منكرين لهذه البدع المضلة»، ثم خرجوا إلى قرية قريبة من الكوفة تُسمى «حَرُورَاءَ»، وسموا حينذاك بالحَرُورية نسبة إلى هذه القرية، وبالمحكمة — أي الذين يقولون لا حكم إلا لله — وهما اسمان كثيراً ما يُطلقان على الخوارج، وأَمَرُوا عليهم رجلاً منهم اسمُه عبد الله بن وهب الراسبي، واسم الخوارج جاء من أنهم خرجوا على علي وصحبه، وإن كان منهم من يشتق اسم الخوارج من الخروج في سبيل الله أَخْذًا من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾، وسموا أيضًا «الشُّرَاة» أي الذين باعوا أنفسهم لله من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾، وقد حاربهم علي في الوقعة الشهيرة بوقعة النهروان، وهزمهم وقتل منهم كثيراً، ولكنه لم ييدهم ولم يبدُ فكرتهم، وزادت هذه الهزيمة في إمعان الخوارج في كره علي، حتى دبروا له مكيدة قتله، فقتله عبد الرحمن بن مُلْجَم الخارجي، وقد كان زوجاً لامرأة قُتِل كثير من أفراد أسرتها في وقعة النهروان.

وظلت الخوارج شوكة في جنب الدولة الأموية يهددون بها ويُحاربونها حرباً تكاد تكون متواصلة في شدة وشجاعة نادرة، وأشرفوا في بعض مواقفهم على القضاء على الدولة، وظل المهلب بن أبي صُفْرَةَ يجالدهم ويعاني في قتالهم الشدائد والأهوال السنين الطوال، مما لا محل لذكره هنا؛^١ غير أننا نشير إلى أنهم كانوا فرعين: فرعاً بالعراق وما حولها، وكان أهم مركز لهم «البطائح» بالقرب من البصرة، وقد استولوا على كِرْمَانَ وبلاد فارس وهددوا البصرة، وهؤلاء هم الذين حاربهم المهلب، واشتهر من رجالهم نافع بن الأزرق، وقَطْرِي بن الفُجَاءة.

^١ قد أُلِفَ الأقدمون كثيراً من الكتب في أخبار الخوارج خاصة كالمدائني ولكنها لم تصل إلينا، وقد جمع ابن أبي الحديد في الجزء الأول من شرح نهج البلاغة أخبارهم مطولة في موضعين من كتابه فارجع إليه.

وفرعًا بجزيرة العرب: استولوا على اليمامة وحضرموت واليمن والطائف، ومن أشهر أمرائهم فيها: أبو طالوت، ونجدة بن عامر، وأبو فديك. ولم يتغلب الأمويون على هذين الفرعين إلا بعد حروب طويلة شديدة استمرت طول عهد الدولة الأموية.

ثم كانوا كذلك في الدولة العباسية، ولكن لهم من القوة ما كان لهم في عهد الأمويين، فقد ضعف شأنهم، وانحط قوادهم.

تعاليمهم: ابتدأ الخوارج كلامهم في أمور تتعلق بالخلافة، فقالوا بصحة خلافة أبي بكر وعمر لصحة انتخابهما، وبصحة خلافة عثمان في سنيه الأولى، فلما غير وبدل، ولم يسر سيرة أبي بكر وعمر، وأتى بما أتى من أحداث وجب عزله، وأقروا بصحة خلافة علي ولكنهم قالوا إنه أخطأ في التحكيم وحكموا بكفره لما حكّم، وطعنوا في أصحاب الجمل: طلحة، والزبير، وعائشة، كما حكموا بكفر أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص، «وقد قبض على أحدهم وقدم إلى زياد ابن أبيه، فسأله زياد عن أبي بكر وعمر، فقال فيهما خيراً؛ وسأله عن عثمان فقال: كنت أتولى عثمان — على أحواله — في خلافته ست سنين، ثم تبرأت منه بعد ذلك، وشهد عليه بالكفر؛ فسأله عن أمير المؤمنين علي فقال: أتولاه إلى أن حكّم، ثم أتبرأ منه بعد ذلك، وشهد عليه بالكفر؛ فسأله عن معاوية فسبّه سباً قبيحاً ... إلخ»^٢ فترى من هذا أن كلامهم كان يدور حول تشریح أعمال الخلفاء وأنصارهم، والبحث فيمن يستحق أن يكون خليفة ومن لا يستحق، ومن يكون مؤمناً ومن لا يكون.

وقد وضعوا نظرية للخلافة وهي: أن الخلافة يجب أن تكون باختيار حر من المسلمين، وإذا اختير فليس يصح أن يتنازل أو يحكّم، وليس بضروري أن يكون الخليفة قرشياً، بل يصح أن يكون من قريش ومن غيرهم ولو كان عبداً حبشياً، وإذا تم الاختيار كان رئيس المسلمين، ويجب أن يخضع خضوعاً تاماً لما أمر الله، وإلا وجب عزله.

ولهذا أمروا عليهم من اختاروه منهم، «وسموا عبد الله بن وهب الراسبي أمير المؤمنين ولم يكن قرشياً وإنما هو من «راسب» حيّ من الأزد، وكذلك أمراؤهم من

^٢ الشهرستاني ١: ١٦١.

بعده»، وقد خالفوا بهذا نظرية الشيعة القائلة بانحصار الخلافة في بيت النبي: علي وآله، وأهل السنة القائلين بأن الخلافة في قريش؛ وهذه النظرية هي التي دعتهم إلى الخروج على خلفاء بني أمية ثم العباسيين لاعتقادهم أنهم جائرون غير عادلين، لم تنطبق عليهم شروط الخلافة في نظرهم.

نرى الخوارج في أول أمرهم كانت صبغتهم سياسية محضة، ثم نراهم في عهد عبد الملك بن مروان قد مزجوا تعاليمهم السياسية بأبحاث لاهوتية، وأكبر من كان له أثر في ذلك الأزارقة، أتباع نافع بن الأزرق، وأهم ما قرره الخوارج في ذلك أن العمل بأوامر الدين — من صلاة وصيام وصدق وعدل — جزء من الإيمان، وليس الإيمان الاعتقاد وحده، فمن اعتقد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ثم لم يعمل بفروض الدين وارتكب الكبائر فهو كافر.

والخوارج لم يكونوا وحدة ولم يكونوا كتلة واحدة، وإنما كان واضحاً فيهم الطبيعة العربية البدوية، فسرعان ما يختلفون، وينضمون تحت ألوية مختلفة يضرب بعضها بعضاً، ولو اتحدوا لكانوا قوة في منتهى الخطورة على الدولة الأموية، لذلك لا نستطيع أن نذكر ما هو من تعاليمهم مشترك بين جميعهم إلا النظريتين السابقتين: نظرية الخلافة، ونظرية أن العمل جزء من الإيمان. حتى هاتان النظريتان ليستا من اعتقاد جميعهم إلا بقليل من التسامح؛ فمنهم من يرى أن لا حاجة للأمة إلى إمام، وإنما على الناس أن يعملوا بكتاب الله من أنفسهم، ويظهر أن هذه الفكرة هي التي كان يفهمها بعضهم من جملتهم المشهورة: «لا حكم إلا لله»، بدليل ما روي أن علي بن أبي طالب لما سمعهم يقولون: «لا حكم إلا لله» قال: كلمة حق يراد بها باطل، نعم إنه لا حكم إلا لله! ولكن هؤلاء يقولون: لا إمرة إلا لله، وإنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفياء، ويُقاتل به العدو، وتأمين به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح برُّ، ويُستراح من فاجر. وقد قال ابن أبي الحديد: «إن الخوارج كانوا في بدء أمرهم يقولون ذلك، ويذهبون إلى أنه لا حاجة إلى الإمام، ثم رجعوا عن ذلك القول لما أمروا عليهم عبد الله بن وهب الراسبي»^٣.

٣ جزء ١: ٢١٥.

على كل حال قد اتفق جمهور الخوارج على النظرتين السابقتين، وتفرقوا إلى فرق بلغت في العدد نحو العشرين، كل فرقة تخالف الأخرى في بعض تعاليمها، ولا يسع هذا المختصر ذكر جميعها؛ غير أنا نذكر هنا أن من أشهر فرقهم الأزارقة أتباع نافع بن الأزرق، وكان من أكبر فقهاءهم وقد كفر جميع المسلمين ما عداهم، وقال: إنه لا يحل لأصحابه المؤمنين أن يجيبوا أحدًا من غيرهم إلى الصلاة إذا دعاهم إليها، ولا أن يأكلوا من ذبائحهم، ولا أن يتزوجوا منهم، ولا يتوارث الخارجي وغيره، وهم مثل كفار العرب وعبدة الأوثان، لا يُقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، ودارهم دار حرب، ويحل قتل أطفالهم ونسائهم، ولا تحل التقيّة^٥ لأن الله يقول: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشِيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشِيَةً﴾، واستحل الغدر بمن خالفه، وكفر القعدة، أي الذين يقعدون عن القتال مع قدرتهم عليه، ولو كان هؤلاء القعدة على مذهبهم.

ومن فرقهم النجّات، أتباع نجدة بن عامر، وأهم تعاليمه التي انفرد بها أن المخطئ بعد أن يجتهد معذور، وأن الدين أمران: معرفة الله ومعرفة رسوله، وما عدا ذلك فالناس معذرون بجهله إلى أن تقوم عليهم الحجة، ومن أداه اجتهاده إلى استحلال حرام أو تحريم حلال فهو معذور، وعظّم جريمة الكذب على الزنا وشرب الخمر، ولنافع مع نجدة بن عامر مناقشات طويلة ممتعة حول هذه المبادئ^٦.

كذلك من أشهر فرقهم «الإباضيّة» نسبة إلى رئيسهم عبد الله بن إباض التميمي، ولا يزال أتباعه في المغرب وغيره إلى اليوم، وهم لم يغالوا في الحكم على مخالفهم كالأزارقة، بل قالوا: يحل التزوج منهم، ويتوارث الخارجي وغيره، ونزعتهم أميل إلى المسالمة، فقالوا: لا يحل قتال غير الخوارج وسببهم في السر غيلة، ولا يجوز قتالهم إلا بعد الدعوة وإقامة الحجة وإعلان القتال... إلخ، وقد ظهر عبد الله بن إباض في النصف الثاني من القرن الأول للهجرة، وعاش أتباعه في أكثر أحوالهم مسلمين للخليفة. وفرقة أخرى من فرقهم «الصُفْريّة» أتباع زياد بن الأصفر، وهم لا يختلفون كثيرًا في تعاليمهم عن الأزارقة.

^٤ ارجع إلى ذلك في الملل والنحل للشهرستاني، والمقاتل الإسلامية للأشعري، والفرق بين الفرق للبغدادي.

^٥ انظر معناها عند الكلام على الشيعة.

^٦ اقرأها في الجزء الثاني من الكامل للمرد؛ وفي ص ٣٨٢ من الجزء الأول من ابن أبي الحديد.

وهذه الفرق الأربع: الأزارقة والنجبات والإباضية والصفرية هي أشهر فرق الخوارج وأكثرها دوراناً في الكتب.

والخوارج يقولون: إن ممن اعتنق مذهبهم عكرمة مولى ابن عباس وأنس بن مالك الصحابي، وكان الحسن البصري يُوافق الخوارج في رأيهم بأن علياً أخطأ في التحكيم ولكن لا يعتنق مذهبهم، «وكان إذا جلس فتمكن في مجلسه ذكر عثمان فترحم عليه ثلاثاً، ولعن قتلته ثلاثاً، ويقول: لو لم نلعنهم للُعننا، ثم يذكر علياً فيقول: لم يزل أمير المؤمنين علي رحمه الله يتعرف النصر ويساعده الظفر حتى حَكَّم، فلمَ تحكّم والحق معك؟ ألا تمضي قدماً — لا أبا لك — وأنت على الحق»^٧.

وكان مما حاربهم به المهلب بن أبي صفرة اختلاق الأحاديث عليهم، فقد كان يضع الحديث ليشد به أزر قومه ويُضعف به من أمر الخوارج ما اشتد، ويقول: إن الحرب خدعة، وكان حي من الأزد إذا رأوا المهلب خارجاً قالوا: «راح يكذب!» وفيه يقول رجل منهم:

أنت الفتى كل الفتى لو كنت تصدق ما تقول!^٨

ولعل هذا وأمثاله هو السر فيما ترى من أحاديث كثيرة مُلئت بها كتب التاريخ والأدب في ذم الخوارج.

كان أكثر من اعتنق مبدأ الخوارج عرباً بدوًا، وقد انضم إليهم بعض الموالى إعجاباً برأيهم الديمقراطي في الخلافة، فليس بضروري أن يكون من قريش ولا من العرب، فهم في نظرهم إلى الخلافة شعوبيون، ولكن مع هذا لم ينضم إليهم من الموالى إلا قليل؛ لأنهم وأكثرهم بدو شديدو العصبية لجنسهم، يحتقرون الموالى ويزدرونهم، روى ابن أبي الحديد أن رجلاً من الموالى خطب امرأة خارجية فقالوا لها: «فضحتنا»، ولولا هذه العصبية العربية الجافة لتبعهم من الموالى كثير.

^٧ الكامل ١: ١٣٦.

^٨ الحكاية في ابن أبي الحديد ١: ٢٨٦.

والناظر في تاريخهم يتبين فيهم مميزات واضحة أهمها:

(١) التشديد في العبارة والانهماك فيها، يصفهم الشهرستاني بأنهم أهل صوم وصلاة، ويصفهم المبرد «بأنهم في جميع أصنافهم يبرءون من الكاذب ومن ذي المعصية الظاهرة»، وقد قتل أحدهم زياداً، ثم دعا مولاة فاستوصفه أمره؛ فقال: «ما أتيتُه بطعام بنهار قط، ولا فرشتُ له فراشاً بليل قط».

ولما أرسل علي عبد الله بن العباس لأهل النَّهْرَوَانَ من الخوارج «رأى منهم جباهاً قَرِحَةً لطول السجود وأيدياً كَتَفَنَاتِ الإبل، عليهم قُمْصٌ مُرَحَّصَةٌ وهم مشمرون»، ولعل خير ما قيل فيهم ما قاله أبو حمزة الخارجي في وصف أصحابه: «شباب والله مكتهلون في شبابهم، غَضِيضَةٌ عن الشر أعينهم، ثقيلة عن الباطن أرجلهم، أنضاء عبادة، وأطلاح سهر، فنظر الله إليهم في جوف الليل منحنيةً أصلابهم على أجزاء القرآن، كلما مرَّ أحدهم بأية من ذكر الجنة بكى شوقاً إليها، وإذا مرَّ بأية من ذكر النار شهق شهقة كأن زفير جهنم بين أذنيه، موصول كلالهم بكلالهم، كلال الليل بكلال النهار، قد أكلت الأرض ركبهم وأيديهم وأنوفهم وجباههم، واستقلوا ذلك في جنب الله، حتى إذا رآوا السهام قد فوّقت، والرماح قد أشرعت، والسيوف قد انتضيت، ورعدت الكتبية بصواعق الموت وبرقت، استخفوا بوعيد الكتبية لوعيد الله، ومضى الشاب منهم قدماً حتى اختلفت رجلاه على عنق فرسه، وتخضبت بالدماء محاسن وجهه، فأسرعت إليه سباع الأرض، وانحطت إليه طير السماء، فكم من عين في منقار طير، طالماً بكى صاحبها في جوف الليل من خوف الله! وكم من كف زالت عن معصمها، طالما اعتمد عليها صاحبها في جوف الليل بالسجود لله» وقد غلوا في أنظارهم حتى عدوا مرتكب الكبيرة — وأحياناً الصغيرة — كافراً، وخرجوا على أئمتهم للهفوة الصغيرة يرتكبونها، وتشدد كثير منهم في النظر إلى غيرهم من المسلمين فعدّوهم كافراً، بل كانوا يعاملونهم أشد من معاملة الكفار، ويحكون أن واصل بن عطاء — رأس المعتزلة — وقع في أيديهم فادعى أنه «مشرك مستجير» ورأى أن هذا ينجيه أكثر مما تنجيه دعواه أنه مسلم مخالف لهم، وكذلك كان؛ واشتدوا في معاملة مخالفينهم من المسلمين، حتى كان كثير منهم لا يرحم المرأة ولا الطفل الرضيع ولا الشيخ الفاني، بل لم يرضوا من مخالفينهم أن يقولوا: إن علياً أخطأ في التحكيم، وعثمان أخطأ فيما أحدث، بل لا بد أن يقر بكفرهما وكفر من ناصرهما، وطلبوا من عبد الله بن الزبير أن يتبرأ من أبيه، ولم يكتفوا من عمر بن عبد العزيز بعدله وجمال سيرته، بل طلبوا منه كذلك أن يتبرأ مما تبرءوا هم منه، وأن يلعن

أسلافه من بني أمية؛ ولعل هذا التشدد وإقدامهم على سفك دماء معارضيه هو أكبر ما شَوَّه حركتهم.

(٢) أخلصوا لعقيدتهم وقاتلوا دفاعاً عنها، ولهذا نظر إليهم كثير من خيرة الناس نظرة عطف وإشفاق، فقد روي أن علي بن أبي طالب في أواخر أيامه قال: «لا تقاتلوا الخوارج بعدي، فليس مَنْ طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه»، يريد أن الخوارج طلبوا الحق وحاموا عن عقيدة اعتقدوها وإن أخطئوا فيها، وأما معاوية فكان لا يطلب حقاً وإنما كان يطلب باطلاً ويحامي عنه وقد أدركه، وقال عمر بن عبد العزيز — لبعض الخوارج —: «إني قد علمت أنكم لم تخرجوا مخرجكم هذا لطلب دنيا أو متاع، ولكنكم أردتم الآخرة فأخطأتم سبيلها»، وقد حملهم شديد إيمانهم أن ينتهزوا كل فرصة للدعوة إلى مبادئهم جهراً، ويرسلوا الرسل إلى خلفاء بني أمية يدعونهم، ولم يرضوا بأي نوع من أنواع التضحية؛ فتاريخهم مملوء بالشجاعة النادرة، يقول صاحب العقد الفريد: «وليس في الأفران^٩ كلها أشد بصائر من الخوارج، ولا أشد اجتهاداً، ولا أوطن أنفساً على الموت، منهم الذي طعن فأنفذه الرمح فجعل يسعى إلى قاتله ويقول: ﴿وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾»، وأرسل معاوية رجلاً إلى ابنه من الخوارج ينصحه بالرجوع إلى قتال معاوية فأبى، فأداره فصم، فقال له: أي بني أجيئك بابنك لعلك تراه فتحن إليه، فقال له: يا أبت! أنا والله إلى طعنة نافذة أتقلب فيها على كعوب الرمح أشوق مني إلى ابني؛ وكان الخارجي يُقاتل على السوط يؤخذ منه أشد قتال، وقال كعب: «إن فتك الحرورية يفضل فتك غيرهم بعشرة أبواب»: وأرسل ابن زياد أسلم بن زُرعة في ألفين لمحاربة فرقة من الخوارج، فهزمه أبو بلال الخارجي في أربعين من أصحابه، فقال له ابن زياد: ويلك! أتمضي في ألفين فتنهزم لحملة أربعين؟ فكان إذا خرج أسلم إلى السوق أو مرَّ بصبيان صاحوا به: أبو بلال وراءك! واشتركت نساء الخوارج في القتال مع رجالهن، فقد حدثنا الرواة عن كثير من نسائهم أبلين في القتال خير بلاء، كالذي روى أبو الفرج في الأغاني أن امرأة من الخوارج كانت مع قَطْرِي بن الفجاءة يقال لها: أم حكيم، وكانت من أشجع الناس وأجملهم وجهًا، وأحسنهم بالدين تمسكًا، وخطبها جماعة من الخوارج فردتهم ولم تجبهم، وأخبر من شاهدها في الحرب أنها كانت تحمل على الناس وترتجز:

^٩ جمع الجمع لفرقة.

أَحْمِلُ رَأْسًا قَدْ سَيَّمْتُ حَمَلَهُ وقد ملئتُ دهنَه وَغَسَلَهُ
ألا فتى يحملُ عني ثِقَلَهُ

هذه الصفات أعني الشدة في الدين، والإخلاص للعقيدة، والشجاعة النادرة، يضاف إليها العربية الخالصة، هي التي جعلت للخوارج أدبًا خاصًا يمتاز بالقوة شعرًا ونثرًا: تخير للفظ، وقوة في السبك، وفصاحة في الأسلوب، لج عبيد الله بن زياد في حبس الخوارج وقتلهم فكلم فيهم فأبى وقال: أقمع النفاق قبل أن ينجم، لكلام هؤلاء أسرع إلى القلوب من النار إلى اليراع؛ وأتى عبد الملك بن مروان برجل منهم فدعاه عبد الملك إلى الرجوع عن مذهبه، ثم زاد في الاستدعاء، فقال الخارجي؛ لتغنيك الأولى عن الثانية، وقد قلت فسمعت فاسمع أقل، قال له: قل، فجعل يبسط له من قول الخوارج ويُرِين له من مذهبهم بلسان طلق، وألفاظ بيّنة، ومعان قريبة، فقال عبد الملك: «لقد كاد يُوقع في خاطري أن الجنة خلقت لهم وأنى أولى بالجهاد منهم، ثم رجعت إلى ما ثبت الله عليّ من الحجة، وقرر في قلبي من الحق» واشتهر منهم مصارع الخطباء؛ كأبي حمزة، وقطري بن الفجاءة، وفحول الشعراء: كعمران بن حطان والطرمّاح؛ ومن أشهر علمائهم باللغة والأدب أبو عبيدة مَعَمَر بن المثني، وهو من أوسع أهل البصرة علمًا باللغة والأدب والنحو وأخبار العرب وأيامها، ومن أكثر المؤلفين في صدر الدولة العباسية، فقد روي له نحو من مئتي مصنّف، وهو أحد الأفراد القلائل من الموالي الذين اعتنقوا مذهب الخوارج، فهو من أصل يهودي فارسي، وكان يكره العرب ويؤلف في مثالبها، وليس هنا موضع عرض أدب الخوارج والمختار من شعرهم ونثرهم وميزتهم في الأدب عن عداهم، فموضع ذلك الجزء الخاص بالحياة الأدبية من كتابنا إن شاء الله.

الفصل التاسع عشر

الشيعة

كانت البذرة الأولى للشيعة الجماعة الذين رأوا بعد وفاة النبي ﷺ أن أهل بيته أولى الناس أن يخلفوه، وأولى أهل البيت العباس عم النبي وعلي ابن عمه، وعلي أولى من العباس، لما بيننا من قبل، والعباس نفسه لم يُنازع عليًّا في أولويته للخلافة، وإن نازعه في أولويته في الميراث في «فَدَك»^١.

وظهرت فكرة الدعوة لعلي بسيطة كما يدل عليه التاريخ، وتتلخص في أن لا نص على الخليفة، فترك الأمر لإعمال الرأي، فالأنصار أدَّاهم رأيهم إلى أنهم أولى بها، والمهاجرون كذلك، وأصحاب علي إلى أن الخلافة ميراث أدبي، ولو كان النبي يورث في ماله لكان أولى به قرابته، فكذلك الإرث الأدبي، ولم يرد من طريق صحيح أن عليًّا ذكر نصًّا من آية أو حديث يُفيد أن رسول الله عينه للخلافة، ولو كان لديه نص وذكره لما بقي الأنصار والمهاجرون على رأيهم ولبايعوه؛ بل ما بين أيدينا من تاريخ يدل على أن عليًّا بايع أبا بكر، وإن كان بعد تلكؤ، كما بايع عمر وعثمان من بعده، كل ما صح عن علي أنه كان يرى أنه كان أولى بالأمر منهم، ويحتج بأنه وأهل بيته الثمرة وقريش الشجرة، والثمرة خير ما في الشجرة، ويروي البخاري عن ابن عباس أن عليًّا (رضي الله عنه) خرج من عند النبي ﷺ في وجعه الذي تُوفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن! كيف أصبح رسول الله؟ فقال: أصبح بحمد الله بارئًا، فأخذ بيده العباس (رضي الله عنه) وقال: أنت والله بعد ثلاثٍ عبدُ العصا، وإني والله لأرى رسول الله ﷺ سيَتَوَفَّى من

^١ نعم، إن الراوندية نصوا على أن الخلافة من حق العباس وأولاده، ولكن هذا القول لم يظهر في أيام العباس، وإنما ظهر في أيام المنصور والمهدي.

وجعه هذا، إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت، فاذهب بنا إليه نسأله فيمن هذا الأمر، فإن كان فينا عِلْمُنَاهُ، وإن كان في غيرنا كلمناه فأوصى بنا، فقال عليٌّ (رضي الله عنه): أما والله لئن سألناه فَمُنْعُنَاهَا لا يعطيناها الناس بعده، وإني والله لا أسألهما. وكان جمع من الصحابة يرى أن عليًّا أفضل من أبي بكر وعمر وغيرهما، وذكروا أن ممن كان يرى هذا الرأي عَمَرًا، وأبا ذر، وسلمان الفارسي، وجابر بن عبد الله، والعباس وبنيه، وأبي بن كعب، وحذيفة، إلى كثير غيرهم.

ونرى بعد هذا العصر أن الفكرة تطورت فقال شيعة علي^٢: «إن الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة، ويتعين القائم بتعيينهم، بل هي ركن الدين، وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبيٍ إغفالها، ولا تفويضها إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصومًا من الكبائر والصغائر، وإن عليًّا (رضي الله عنه) هو الذي عينه صلوات الله وسلامه عليه بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهاذة السنة ولا نقلة الشريعة، بل أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه، أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة»^٣.

ومن هنا نشأت فكرة الوصية، ولُقِبَ عَلِيٌّ بالوصي، يريدون أن النبي أوصى لعلي بالخلافة من بعده، فكان وصي رسول الله؛ فعليٌّ ليس الإمام بطريق الانتخاب، بل بطريق النص من رسول الله، وعلي أوصى لمن بعده، وهكذا كل إمام وصيٌّ مَنْ قبله، وانتشرت كلمة الوصي بين الشيعة واستعملوها؛ يروون أن أبا الهيثم وكان بدريةً يقول:

كنا شِعَارَ نبينا وبتَّارِهِ يَفْدِيهِ منا الروح والأبصار
إن الوصيَّ إمامنا ووليُّنا بَرِحَ الخَفَاءُ وباحت الأسرار

ويروون أن غلامًا خرج من جيش عائشة في وقعة الجمل وهو يقول:

نحن بنو ضبَّةَ أعداء علي ذاك الذي يُعرف قَدَمًا بالوصي

^٢ شيعة الرجل: أصحابه وأتباعه.

^٣ مقدمة ابن خلدون.

وفارس الخيل عَلَى عهد النبي ما أنا عن فضل عليٍّ بِالْعَمِي
لكنني أنعي ابن عفَّانَ التَّقِي إن الوليَّ طالب ثارَ الولي

وقد سقنا هذا لبيان أن كلمة الوصي شاعت في إطلاقها عَلَى علي، وإن كنا نشك في نسبة هذه الأبيات إلى قائليها.

وقد أَدَاهم هذا النظر إلى أمور: منها القول بعصمة الأئمة علي ومن بعده؛ فلا يجوز الخطأ عليهم، ولا يصدر منهم إلا ما كان صواباً؛ ومنها رفع مقام علي عن غيره من الصحابة حتى أبي بكر وعمر؛ ولأقصى عليك مثلاً مما يقوله ابن أبي الحديد في علي مع أنه يُعَدُّ من معتدلي الشيعة، قال: «يقول أصحابنا — وقد سلخوا طريقة مقتصدة — إن علياً أفضل الخلق في الآخرة، وأعلامهم منزلة في الجنة، وأفضل الخلق في الدنيا، وأكثرهم خصائص ومزايا ومناقب، وكل مَنْ عاداه أو حاربه أو أبغضه إنه عدو الله سبحانه وتعالى وخالداً في النار مع الكفار والمنافقين، إلا أن يكون ممن ثبتت توبته ومات عَلَى تَوَلَّيْهِ وحبه؛ فأما الأفاضل من المهاجرين والأنصار الذين ولوا الإمامة قبله، فلو أنه أنكر إمامتهم وغضب عليهم، فضلاً عن أن يشهر عليهم السيف أو يدعو إلى نفسه، لقلنا إنهم من الهالكين، كما لو غضب عليهم رسول الله ﷺ وآله؛ لأنه قد ثبت أن رسول الله قال له «لعلي»: حريك حربي وسلمك سلمي؛ وأنه قال: اللهم والِ مَنْ والاه، وعادِ مَنْ عاداه؛ وقال له: لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق؛ ولكننا رأيناه رضي إمامتهم وبايعهم وصلى خلفهم ... فلم يكن لنا أن نتعدى فعله ولا نتجاوز ما اشتهر عنه، ألا ترى أنه لما برئ من معاوية برئنا منه؟ ولما لعنه لعنناه؟ ولما حكم بضلال أهل الشام ومن كان فيهم من بقايا الصحابة كعمرو بن العاص وعبد الله ابنه وغيرهما حكمنا أيضاً بضلالهم! والحاصل أننا لم نجعل بينه وبين النبي ﷺ، إلا رتبة النبوة، وأعطيناه كل ما عدا ذلك من الفضل المشترك بينه وبينه، ولم نطعن في أكابر الصحابة الذين لم يصح عندنا أنه طعن فيهم، وعاملناهم بما عاملهم هو عليه السلام»^٤.

ودعاهم القول بأفضلية علي وعصمته إلى استعراض ما حدث من الصحابة في بيعة أبي بكر وعمر وعثمان، وكان من هؤلاء الشيعة الغالي والمقتصد؛ فمنهم من اقتصر على القول بأن أبا بكر وعمر وعثمان ومن شايعهم أخطئوا إذ رضوا أن يكونوا خلفاء مع

^٤ شرح نهج البلاغة ٤: ٥٢٠.

علمهم بفضل علي وأنه خير منهم، ومنهم من تغالى فكفرهم وكفر من شايعهم؛ لأنهم — وقد أوصى النبي لعلي — جحدوا الوصية، ومنعوا الخلافة مستحقها، وانحدروا من ذلك إلى شرح حوادث التاريخ على وفق مذهبهم، وتأويل الوقائع تأويلاً غريباً، أسوق لك مثلاً منه: «فتزعم الشيعة أن رسول الله ﷺ كان يعلم موته، وأنه سيّر أبا بكر وعمر في بعث أسامة لتخلو دار الهجرة منهما، فيصفو الأمر لعلي عليه السلام، ويبايعه من تخلف من المسلمين بالمدينة على سكون وطمأنينة، فإذا جاءهما الخبر بموت رسول الله ﷺ وبيعة الناس لعلي بعده كان من المنازعة والخلافة أبعد ... فلم يتم ما قدر، وتناقل أسامة بالجيش أياماً مع شدة حث رسول الله ﷺ على نفوذه»^٥.

ولم يكتف غلاة الشيعة بهذا القدر في علي، ولم يقنعوا بأنه أفضل الخلق بعد النبي، وأنه معصوم، بل ألَّهُوه، فمنهم من قال: «حلّ في عليّ جزء إلهي، واتحد بجسده فيه، وبه كان يعلم الغيب، إذ أخبر عن الملاحم وصح الخبر، وبه كان يُحارب الكفار وله النصر والظفر، وبه قلع باب خيبر، وعن هذا قال: والله ما قلعت باب خيبر بقوة جسدانية، ولا بحركة غذائية، ولكن قلعته بقوة ملكوتية ... قالوا: يظهر علي في بعض الأزمان ... والرعد صوته والبرق تبسمه ... إلخ»^٦ وهؤلاء الذين ألَّهُوه ذهبوا في تأليهه جملة مذاهب، وقالوا فيه أقوالاً غريبة لا داعي للإطالة بذكرها — وقد ذكرنا أن أول من دعا إلى تأليه علي عبد الله بن سبأ اليهودي^٧، وكان ذلك في حياة علي، وقد رأيت قبلُ طرفاً من سيرة ابن سبأ هذا؛ فهو الذي حرك أبا ذر الغفاري للدعوة الاشتراكية، وهو الذي كان من أكبر من ألّب الأمصار على عثمان، والآن أله علياً، والذي يُؤخذ من تاريخه أنه وضع تعاليم لهدم الإسلام، وألف جمعية سرية لبث تعاليمه، واتخذ الإسلام ستاراً يستر به نيّاته؛ نزل البصرة بعد أن أسلم ونشر فيها دعوته فطرده واليها، ثم أتى الكوفة فأخرج منها، ثم جاء مصر فالتفّ حوله ناس من أهلها، وأشهر تعاليمه الوصاية والرجعة؛ فأما الوصاية فقد أبناها قبل، وكان قوله فيها أساس تأليب أهل مصر على عثمان، بدعوى أن عثمان أخذ الخلافة من علي بغير حق، وأيد رأيه بما نسب

^٥ شرح نهج البلاغة ١: ٥٤.

^٦ الشهرستاني ١: ٢٠٤.

^٧ يذهب بعض الباحثين إلى أن عبد الله بن سبأ رجل خرافي ليس له وجود تاريخي محقق، ولكننا لم نر لهم من الأدلة ما يثبت مدعاهم.

إلى عثمان من مثالب، وأما الرجعة فقد بدأ قوله بأن محمداً يرجع، وكان مما قاله: «العجب ممن يُصدّق أن عيسى يرجع، ويُكذب أن محمداً يرجع» ثم نراه تحوّل — ولا ندري لأي سبب — إلى القول بأن علياً يرجع، وقال ابن حزم: إن ابن سبأ قال لما قتل علي: «لو أتيتمونا بدماعه ألف مرة ما صدقنا موته، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً» وفكرة الرجعة هذه أخذها ابن سبأ من اليهودية، فعندهم أن النبي «إلياس» صعد إلى السماء، وسيعود فيعيد الدين والقانون، ووُجدت الفكرة في النصرانية أيضاً في عصورها الأولى، وتطورت هذه الفكرة عند الشيعة إلى العقيدة باختفاء الأئمة، وأن الإمام المختفي سيعود فيملأ الأرض عدلاً، ومنها نبعت فكرة المهدي المنتظر.

والناظر إلى هذا يعجب للسبب الذي دعا إلى الاعتقاد بالوهية علي، مع أن أحدًا لم يقل بالوهية محمد ﷺ، والعلة في نظرنا أن شيعة علي رَووا له من المعجزات والعلم بالمغيبات الشيء الكثير، وقالوا: إنه كان يعلم كل شيء سيكون، ووضعوا على لسانه ما جاء في نهج البلاغة: «سألوني قبل أن تفقدوني، فوالذي نفسي بيده لا تسألونني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تُهدي مئة وتضل مئة إلا أنبأتكم بناعقها، وقائدها وسائقها ومناخ ركابها ومَحَطَّ رحالها، ومن يُقتل من أهلها قتلاً، ومن يموت منهم موتاً ... إلخ»، ورووا له أنه أخبر بقتل الحسين، وأخبر بكربلاء، وأخبر بالحجاج، وأخبر بالخوارج ومصيرهم، وبني أمية وملكهم، وأخبر ببني بويه وأيام دولتهم، وأخبر عبد الله بن عباس بانتقال الأمر إلى أولاده «فإنه لما وُلد لعبد الله بن عباس ابنه علي أخرجه أبوه إلى علي بن أبي طالب فأخذه وتَفَلَّ في فيه وحنكه بتمرّة قد لاکها، ودفعه إليه وقال: خذ — إليك — أبا الأملاك»^٨ هذه الأخبار وأمثالها انتشرت بين الشيعة حتى ليكادون يذكرون أنه أخبر بما كان وما سيكون إلى يوم الدين، كل هذا إذا أنت ضممته إلى أن أكثر شيعة علي كانوا في العراق، وكانوا من عناصر متنوعة، والعراق من قديم منبع الديانات المختلفة، والمذاهب الغربية، وقد سادت فيهم من قبل تعاليم ماني ومزدك وابن ديسان، كما رأيت من قبل، ومنهم نصارى ويهود سمعوا المذاهب المختلفة في حلول الله في بعض الناس؛ كل هذه الأمور جعلت منهم من يؤلّه علياً، فأما العرب فكانوا أبعد الناس عن المقالات والمذاهب الدينية، حياتهم البسيطة، وعقليتهم التي على

^٨ الكامل للمبرد.

الفطرة تأبى عليهم أن يلصقوا بمحمد ﷺ ألوهية، وهو الذي يكرر دائماً ما جاء في القرآن: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾.

هذه العقيدة في علي تناقض فكرة الإسلام البسيطة الجميلة في وحدانية الله وتنزُّهه عن المادة، ومن حسن الحظ أن ليست هذه المقالة في علي قول الشيعة جميعهم ولا أكثرهم، بل قول فرقة قليلة منهم هم الغلاة.

أساس نظرية الشيعة — كما رأيت — الخليفة أو كما يسمونه هم «الإمام» فعلي هو الإمام بعد محمد ﷺ، ثم يتسلسل الأئمة بترتيب من عند الله، والاعتراف بالإمام والطاعة له جزء من الإيمان، والإمام في نظرهم ليس كما ينظر إليه أهل السنة، فعند أهل السنة الخليفة أو الإمام نائب عن صاحب الشريعة في حفظ الدين، فهو يحمل الناس على العمل بما أمر الله، وهو رئيس السلطة القضائية والإدارية والحربية، ولكن ليس لديه سلطة تشريعية، إلا تفسيراً لأمر أو اجتهاداً فيما ليس فيه نص؛ أما عند الشيعة فلإمام معنى آخر هو أنه أكبر معلّم؛ فالإمام الأول قد ورث علوم النبي ﷺ، وهو ليس شخصاً عادياً بل هو فوق الناس؛ لأنه معصوم من الخطأ.

وهناك نوعان من العلم: علم الظاهر وعلم الباطن، وقد علّم النبي ﷺ هذين النوعين لعلي، فكان يعلم باطن القرآن وظاهره، وأطلعه على أسرار الكون وخفايا المغيبات؛ وكل إمام ورث هذه الثروة العلمية لمن بعده، وكل إمام يُعلّم الناس في وقته ما يستطيعون فهمه من الأسرار، ولذلك كان الإمام أكبر معلّم، ولا يؤمنون بالعلم ولا بالحديث إلا إذا رُوي عن هؤلاء الأئمة.

وهم مختلفون اختلافاً كبيراً في الأئمة وتسلسلها، لا نطيل بذكرها، وأهم فرق الشيعة الزيدية، والإمامية. فالزيدية أتباع زيد بن حسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومذهبهم أعدل مذاهب الشيعة وأقربها إلى أهل السنة، ولعل هذا راجع إلى أن زيداً — إمام الزيدية — تتلمذ لواصل بن عطاء رأس المعتزلة، وأخذ عنه كثيراً من تعاليمه؛ فزيد يرى جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، فقال: كان علي بن أبي طالب أفضل من أبي بكر وعمر، ولكن — مع هذا — إمامة أبي بكر وعمر صحيحة، ونظرهم إلى الإمام كذلك نظر معتدل، فليست هناك إمامة بالنص، ولم ينزل وحي يُعين

^٩ انظرها في الملل والنحل للشهرستاني ومقدمة ابن خلدون.

الأئمة، بل كل فاطمي عالم زاهد شجاع سخي قادر على القتال في سبيل الحق يخرج للمطالبة يصح أن يكون إمامًا؛ فهو يشترط في الإمام الخروج على الأمراء والسلطين يُطالب بالخلافة، ولهذا كانت الإمامة في نظرهم عملية لا سلبية، كما هي عند الإمامية تنتهي بالإمام المختفي، وهم لا يُؤمنون بالخرافات التي أُصقت بالإمام فجعلت له جزءًا إلهيًا، وقد خرج زيد على هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي فقتل وصلب سنة ١٢١هـ، وخرج بعده ابنه يحيى فقتل كذلك سنة ١٢٥هـ، ولا يزال الزيدية في اليمن إلى الآن. والإمامية سُموا كذلك؛ لأن أهم عقائدهم أسست حول الإمام، وقد قالوا بأن محمدًا ﷺ نص على خلافة علي، وقد اغتصبها أبو بكر وعمر، وتبرءوا منهما، وقدحوا في إمامتهما، وجعلوا الاعتراف بالإمام جزءًا من الإيمان. والإمامية فرقة متعددة لا تتفق على أشخاص الأئمة.

فمن أشهر فرقهم ١٠ الاثنا عشرية، سموا كذلك؛ لأنهم يسلسلون أئمتهم إلى اثني عشر إمامًا، عقيدتهم هي العقيدة الرسمية لدولة إيران إلى اليوم، و«الإسماعيلية» سُميت كذلك؛ لأنهم يقفون بأئمتهم عند إسماعيل بن جعفر الصادق، وهؤلاء لعبوا دورًا طويلاً في تاريخ الإسلام، وأخذوا مذهب الأفلاطونية الحديثة الذي شرحناه قبلُ وطبقوه على مذهبهم الشيعي تطبيقًا غريبًا، واستخدموا ما نقله إخوان الصفا في رسائلهم من هذا المذهب الأفلاطوني، ويقول بعض المؤرخين: إنهم وضعوا لهم تعاليم درجوها تسع درجات تبتدئ بإثارة الشكوك في الإسلام، كسؤالهم: ما معنى رمي الجمار؟ وما العدو بين الصفا والمرة؛ وتنتهي بهدم الإسلام والتحلل من قيوده؛ وأولوا كل ما فيه فقالوا: إن الوحي ليس إلا صفاء النفس، وإن الشعائر الدينية ليست إلا للعامّة، أما الخاصة فلا يلزمهم العمل بها، وإن الأنبياء سُوّاس العامّة، أما الخاصة فأنبياؤهم الفلاسفة؛ وليس هناك معنى للتمسك بحرفية القرآن، فهو رموز لأشياء يعرفها العارفون، إنما يجب أن يُفهم القرآن على طريقة التأويل والمجاز، وللقرآن ظاهر وباطن، ويجب أن تخترق الحجب المادية حتى نصل إلى أظهر ما يمكن من الروحانية؛ ومن ثم أيضًا سُموا «الباطنية»، ولا يسعنا هنا أن نذكر أهم تعاليمهم وكيف أخذت من الأفلاطونية الحديثة، فإن هذه الفرقة لم تظهر في عصرنا الذي نُورخه إنما ظهرت في الدولة العباسية، وكان

١٠ ترى هذه التعاليم وتدرجها ونصوصها في الجزء الأول من خطط المقرئزي.

من آثار دعايتهم الدولة الفاطمية في المغرب ومصر، ولا يزال لهم بقايا إلى اليوم في الشام والعجم والهند، ورئيسهم الآن «أغا خان» الزعيم المشهور. والإمامية — على العموم — تقول بعودة إمام منتظر وإن اختلفوا — باختلاف طوائفهم — فيمن هو الإمام المنتظر، ففرقة ينتظرون جعفرًا الصادق، وأخرى تنتظر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وثالثة تنتظر محمد بن الحنفية وتزعم أنه حي لم يمت، وأنه بجبل رضوى إلى أن يأذن الله له بالخروج، ومنه كثيرٌ عزةٌ وفي ذلك يقول:

ولاة الحق أَرْبَعَةٌ سَوَاءٌ	ألا إن الأئمة من قریش
هم الأسباط ليس بهم خفاء	عليُّ والثلاثة من بَنِيهِ
وسبَطُ غَيْبَتِهِ كَرِبَاءٌ	فسبَطُ سبَطُ إِيْمَانٍ وَبِر
يقود الخيلَ يقدّمها اللواء	وسبَط لا يذوق الموت حتى
بِرَضْوَى عنده غسل وماء	تَغَيَّبَ لا يرى فيهم زمانًا

وكان السيّد الحميري الشاعر الأموي المشهور يعتقد كذلك أن محمد بن الحنفية لم يمت وأنه في جبل رضوى، بين أسد ونمر يحفظانه، وعنده عينان نضّاختان تجريان بماء وعسل، ويعود بعد الغيبة فيملأ العالم عدلاً كما ملئ جوراً؛ ولهم في ذلك سخافات يطول شرحها، وأساس هذه العقيدة ما رأينا قبل من قول ابن سبأ بالرجعة ونقلها عن اليهودية، وأن الشيعيين فشلوا في أول أمرهم في تكوين مملكة ظاهرية على وجه الأرض، وعذبوا وشردوا كل مشرّد، فخلقوا لهم أملاً من الإمام المنتظر، والمهدي، ونحو ذلك.

وقد اتفقت تعاليم الخوارج والشيعية على أن خلفاء بني أمية مغتصبون ظالمون، فاشتركوا في مناهضتهم، ولكن الخوارج كانوا ظاهرين في حروبهم، غلبت عليهم الطبيعة البدوية في الصراحة، فأكثرهم لا يقول بالتقية؛ أما الشيعة فكانوا يُحاربون جهراً إذا أمكن الجهر، فإذا لم يستطيعوا فسرّاً، وقال أكثرهم بالتقية^{١١} فكانوا بهذا

^{١١} يراد بالتقية المداراة، كأن يُحافظ الشخص على نفسه أو عرضه أو ماله بالتظاهر بعقيدة أو عمل لا يعتقد بصحته، فمن كان على دين أو مذهب ثم لم يستطع أن يُظهر دينه أو مذهبه فيتظاهر بغيره

أشد على بني أمية، وهم أدعى إلى الحذر منهم، فبثوا العيون والأرصاد على الشيعة، واضطهدوهم اضطهاداً شنيعاً، فسدوا للحسن حتى طعن بخنجر في جنبه ولكن لم يمته، وأوقعوا الفشل في جيشه حتى وادعهم، ثم قتلوا الحسين في واقعة كربلاء، ثم تتبعوا أهل البيت يستذلونهم ويمتهنونهم ويقتلونهم، ويقطعون أيديهم وأرجلهم على الظنة، وكل من عُرف بالشيعة لهم سجنوه أو نهبوا ماله أو هدموا داره؛ واشتد بهم الأمر في أيام عبيد الله بن زياد قاتل الحسين، «وأتى بعده الحجاج فقتلهم كل قتلة، وأخذهم بكل ظنة وتهمة، حتى إن الرجل ليقال له زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال له شيعة علي»، حتى يُروى أن رجلاً — يقال إنه جدُّ الأصمعي — وقف للحجاج فقال له: أيها الأمير، إن أهلي عَقُونِي فسموني عليّاً، وإني فقير بائس، وأنا إلى صلة الأمير محتاج، فتضاحك له الحجاج وولاه عملاً، ويقول المدائني: «إن زياد بن سمية كان يتتبع الشيعة في الكوفة وهو بهم عارف؛ لأنه كان منهم أيام علي، فقتلهم تحت كل حَجْر ومدر، وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل، وسَمَلَ العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطردهم وشردهم عن العراق فلم يبق به معروف منهم، وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق ألا يُجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة، وكتب إليهم أن انظروا مَنْ تَبْلِكُمْ من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته، والذين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم، وقربوهم وأكرموهم، واكتبوا لي بكل ما يَرَوِي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته، ففعلوا ذلك حتى أكثروا من فضائل عثمان ومناقبه، لِمَا كان يبعثه إليهم معاوية من الصلات ... وقال إنه كتب إلى عماله أن «انظروا إلى من قامت عليه البيعة أنه يحب عليّاً وأهل بيته فامحوه من الديوان، واسقطوا عطاءه ورزقه»، والعباسيون كانوا أبلغ في التنكيل بهم؛ لأنهم أعرف بخفائهم، لما كانوا يعملون معهم في عهد بني أمية.

فذلك تقية؛ وعد قوم منها مداراة الكفار والظلمة والتبسم في وجوههم ونحو ذلك. وقد اختلف فيها الشيعة والخوارج وأهل السنة، فأكثر الشيعة يقول بها بل منهم من قال: يجب إظهار الكفر لأدنى مخافة أو طمع، وحملوا بيعة علي لأبي بكر وعمر وعثمان على التقية، وكان كثير من الشيعة يكتمون تشيعهم تقية ويعملون سرّاً؛ وأما أكثر الخوارج فقالوا: إن التقية لا تجوز ولا قيمة للنفس والعرض والمال بجانب الدين، بل منهم من كان يرى أنه لا يصح قطع الصلاة إذا جاء سارق ليسرق متاعه وهو يصلي؛ أما أهل السنة فتوسطوا وقالوا: إن من خاف على نفسه أو ماله لعقيدته وجب أن يُهاجر من بلده، فإن لم يستطع أظهر التقية بقدر الضرورة ووجب عليه أن يسعى في الخروج بدينه ... إلخ.

هذه الاضطهادات كان من نتائجها إحكام الشيعة للسرية ونظامها، فهم أقدر الفرق الإسلامية على العمل في الخفاء، وكتمان عملهم حتى يتمكنوا من عدوهم، وهذه السرية استلزمت الخداع والالتجاء إلى الرموز والتأويل ونحو ذلك؛ وكان من أثر هذا الاضطهاد أيضاً اضطباع أدبهم بالحزن العميق، والنوح والبكاء، وذكرى المصائب والآلام.

وقد حاربوا الأمويين بمثل ما حُربوا به، فكما وضع الأمويون الحديث في فضائل الصحابة — عداً علياً والهاشميين — وخاصة عثمان، وضع الشيعة أحاديث كثيرة في فضائل علي وفي المهدي المنتظر، وعلى الجملة فيما يُؤيد مذهبهم، وربما فاقوا في ذلك الأمويين؛ فاشتغل بعض علمائهم بعلم الحديث وسمعوا الثقات وحفظوا الأسانيد الصحيحة، ثم وضعوا بهذه الأسانيد أحاديث تتفق ومذهبهم، وأضلوا بهذه الأحاديث كثيراً من العلماء لأنخداعهم بالإسناد، بل كان منهم من سُمِّي بالسُدي، ومنهم من سُمِّي بابن قتيبة، فكانوا يروون عن السدي وابن قتيبة، فيظن أهل السنة أنهما المحدثان الشهيران، مع أن كلا من السدي وابن قتيبة الذي ينقل عنه الشيعة إنما هو رافضي غال، وقد ميزوا بينهما بالسدي الكبير والسدي الصغير، والأول ثقة والثاني شيعي وضاع، وكذلك ابن قتيبة الشيعي غير عبد الله بن مسلم بن قتيبة، بل وضعوا الكتب وحشوها بتعاليمهم ونسبوها لأئمة أهل السنة، ككتاب «سر العارفين» الذي نسبوه للغزالي؛ ومن هذا القبيل ما نراه ماثوئاً في الكتب من إسناد كل فضل وكل علم إلى علي بن أبي طالب إما مباشرة وإما بواسطة ذريته: فعلم المعتزلة جاء من أن أصل بن عطاء — رأس المعتزلة — تلقى العلم عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، وأبو هاشم تلميذ أبيه، وأبوه تلميذ علي، وأبو حنيفة أخذ العلم عن جعفر الصادق، ومالك بن أنس قرأ على ربيعة الرأي، وقرأ ربيعة على عكرمة، وعكرمة على عبد الله بن عباس، وعبد الله قرأ على علي، وبهذه الطريقة ينسب فقه الشافعي إلى الإمام علي؛ لأنه تلميذ مالك، بل فقه عمر بن الخطاب يرجع إلى علي؛ لأنه كان يرجع إليه فيما أشكل من المسائل وكان يقول: لولا علي لهلك عمر! وتفسير القرآن أخذ أكثره عن عبد الله بن عباس وهو أخذ عن علي؛ فقد قيل لابن عباس: أين علمك من علم ابن عمك؟ فقال: كنسبة قطرة من المطر إلى البحر المحيط؛ والتصوف منسوب إليه، وقد نسب إليه الشبلي والجنيد وسري وأبو يزيد البسطامي، وينسبون الخرقاة التي هي شعارهم إليه؛ وأبو الأسود الدؤلي واضح علم النحو أخذه عن علي بن أبي طالب، فقد أملى عليه: الكلام كله

ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف، وعلمه تقسيم الاسم إلى معرفة ونكرة، وتقسيم الإعراب إلى الرفع والنصب والجر والجزم؛ وعلى الجملة فليس هناك من علم إلا وأصله علي بن أبي طالب، كأن العقول كلها أجدبت وأصيبت بالعقم إلا علي بن أبي طالب وذريته، وعلي (رضي الله عنه) من ذلك براء.

والحق أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية ونصرانية وزردشتية وهندية، ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته، كل هؤلاء كانوا يتخذون حب أهل البيت ستارًا يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم؛ فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة، وقال الشيعة: إن النار محرمة على الشيعي إلا قليلاً، كما قال اليهود: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾؛ والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم: إن نسبة الإمام علي إلى الله كنسبة المسيح إليه، وقالوا: إن اللاهوت اتحد بالاناسوت في الإمام وإن النبوة والرسالة لا تنقطع أبدًا، فمن اتحد به اللاهوت فهو نبي، وتحت التشيع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول، ونحو ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة والفلاسفة والمجوس من قبل الإسلام؛ وتسترَّ بعض الفرس بالتشيع وحاربوا الدولة الأموية، وما في نفوسهم إلا الكره للعرب ودولتهم، والسعي لاستقلالهم، قال المقرئزي: «واعلم أن السبب في خروج أكثر الطوائف عن ديانة الإسلام، أن الفرس كانت سعة الملك وعلو اليد على جميع الأمم وجلالة الخطر في أنفسها بحيث إنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأسياذ، وكانوا يعدون سائر الناس عبيدًا لهم، فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب، وكان العرب عند الفرس أقل الأمم خطرًا، تعاضمهم الأمر، وتضاعفت لديهم المصيبة، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى، وفي كل ذلك يظهر الله الحق ... فرأوا أن كيده على الحيلة أنجح، فأظهر قوم منهم الإسلام واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل البيت واستبشاع ظلم علي، ثم سلخوا بهم مسالك شتى حتى أخرجوهم عن طريق الهدى»^{١٢}.

وقد ذهب الأستاذ «ولهوسن (Wellhausen) إلى أن العقيدة الشيعية نبتت من اليهودية أكثر مما نبتت من الفارسية، مستدلًا بأن مؤسسها عبد الله بن سبأ وهو

١٢ : ٣٦٢ مختصرًا.

يهودي، ويميل الأستاذ «دوزي Dozy» إلى «أن أساسها فارسي، فالعرب تدين بالحرية، والفرس يدينون بالملك، وبالوراثة في البيت المالك، ولا يعرفون معنى لانتخاب الخليفة، وقد مات محمد ولم يترك ولدًا فأولى الناس بعده ابن عمه علي بن أبي طالب، فمن أخذ الخلافة منه كأبي بكر وعمر وعثمان والأمويين، فقد اغتصبها من مستحقها، وقد اعتاد الفرس أن ينظروا إلى الملك نظرة فيها معنى إلهي، فنظروا هذا النظر نفسه إلى علي وذريته وقالوا: إن طاعة الإمام أول واجب وإن إطاعته إطاعة الله».

والذي أرى — كما يدلنا التاريخ — أن التشيع لعلي بدأ قبل دخول الفرس في الإسلام، ولكن بمعنى ساذج، وهو أن علياً أولى من غيره من وجهتين، كفايته الشخصية، وقربته للنبي، والعرب من قديم تفخر بالرياسة وبيت الرياسة، وهذا الحزب — كما رأينا — وُجد من بعد وفاة النبي ﷺ ونما بمرور الزمان وبالمطاعن في عثمان، ولكن هذا التشيع أخذ صبغة جديدة بدخول العناصر الأخرى في الإسلام من يهودية ونصرانية ومجوسية، وأن كل قوم من هؤلاء كانوا يصبغون التشيع بصبغة دينهم، فاليهود تصبغ الشيعة يهودية، والنصارى نصرانية؛ وهكذا، وإذا كان أكبر عنصر دخل في الإسلام هو العنصر الفارسي كان أكبر الأثر في التشيع إنما هو للفرس.

ومن أشهر الأدباء والشعراء المتشيعين في هذا العصر أبو الأسود الدؤلي، وفي علي وبنيه يقول:

يقول الأزدلون بنو قشير	طَوَالَ الدَّهْرَ لَا تَنْسَى عَلِيًّا
بنو عمّ النبيّ وأقربوه	أَحَبُّ النَّاسِ كُلُّهُمْوَا إِلَيَّا
أحبهموا كحُبِّ الله حتّى	أَجِيءَ إِذَا بُعِثْتُ عَلَى هَوِيًّا
فإن يك حُبهم رُشدًا أُصِبهُ	وَلَسْتُ بِمَخْطِئٍ إِنْ كَانَ عِيًّا

وكذلك كان كثير عزة، وقد قرأت قبل شعره في الرَّجعة، والكميِّت وكان شيعياً غالباً، ومن شعره في الخلافة:

يقولون لم يُورث، ولولا تُرائُّهُ
 ولأنتشلتَ عضوين منها يُجَاير
 فإنْ هي لم تَصْلُحْ لحيِّ سِوَاهُمُو
 فَيَا لَكَ أَمْرًا قَدْ أَشْتَتَّ جُمُوعُهُ
 تَبَدَّلَتِ الأَشْرَارُ بَعْدَ خِيَارِهَا
 لقد شَرَكْتُ فِيهِ بَجِيلٍ وَأَرْحَبُ^{١٢}
 وَكَانَ لِعَبْدِ الْقَيْسِ عَضُو مُؤَرَّبُ
 إِذَا فَذَوُ الْقُرْبَى أَحَقُّ وَأَقْرَبُ
 وَدَارًا تَرَى أَسْبَابَهَا تَتَّقَضُّبُ
 وَجُدَّ بِهَا مِنْ أُمَّةٍ وَهِيَ تَلْعَبُ

^{١٢} بجيل وأرحب: قبيلتان.

الفصل العشرون

المرجئة

رأينا قبل أن الشيعة والخوارج كانا أول أمرهما حزبين سياسيين تكونا حول الخلافة، وأن رأي الخوارج فيها رأي ديمقراطي، ورأي الشيعة رأي ثيوقراطي، أما المرجئة فكانت كذلك أول أمرها، أعني حزباً سياسياً محايداً، له رأي فيما شجر بين المسلمين من خلاف؛ يروي ابن عساكر في توضيح رأيهم «أنهم هم الشكَّك الذين شكُّوا وكانوا في المغازي، فلما قدموا المدينة بعد قتل عثمان، وكان عهدهم بالناس وأمهم واحد ليس بينهم اختلاف، قالوا: تركناكم وأمركم واحد، ليس بينكم اختلاف، وقدمنا عليكم وأنتم مختلفون، فبعضكم يقول قتل عثمان مظلوماً، وكان أولى بالعدل أصحابه، وبعضكم يقول: كان علي أولى بالحق وأصابه، كلهم ثقة وعندنا مصدق، فنحن لا نتبرأ منهما ولا نلعنهما، ولا نشهد عليهما، ونرجئ أمرهما إلى الله حتى يكون الله هو الذي يحكم بينهما».

فترى من هذا أنه حزب سياسي لا يُريد أن يغمس يده في الفتن، ولا يريق دماء حزب، بل ولا يحكم بتخطئة فريق وتصويب آخر، وأن السبب المباشر في تكوينه هو اختلاف الأحزاب في الرأي، والسبب البعيد هو الخلافة، فوللا الخلافة ما كانت خوارج ولا شيعة، وإذن لا يكون مرجئة.

وكلمة المرجئة مأخوذة من أرجأ بمعنى أمهل وأخر، سموا المرجئة؛ لأنهم يرجئون أمر هؤلاء المختلفين الذين سفكوا الدماء إلى يوم القيامة، فلا يقضون بحكم على هؤلاء ولا على هؤلاء؛ وبعضهم يشتق اسمهم من أرجأ بمعنى بعث الرجاء؛ لأنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، فهم يؤمّلون كل مؤمن عاص، والأول أنسب لما حكينا عن ابن عساكر.

نشأت المرجئة لما رأت الخوارج يكفرون علياً وعثمان والقائلين بالتحكيم، ورأت من الشيعة من يُكفر أبا بكر وعمر وعثمان ومن ناصرهم وكلاهما يكفر الأمويين، ويلعنهم، والأمويون يقاتلونهم ويرون أنهم مبطلون، وكل طائفة تدعي أنها على الحق وأنها وحدها على الحق، وأن من عداها كافر وفي ضلال مبین، فظهرت المرجئة تسالم الجميع، ولا تُكفر طائفة منهم، وتقول: إن الفرق الثلاث: الخوارج والشيعة والأمويين مؤمنون، وبعضهم مخطئ وبعضهم مصيب، ولسنا نستطيع أن نعين المصيب، فلنترك أمرهم جميعاً إلى الله، ومن هؤلاء بنو أمية: فهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فليسوا إذناً كفاراً ولا مشركين، بل مسلمين نرجئ أمرهم إلى الله الذي يعرف سرائر الناس ويحاسبهم عليها، وينتج من هذا أن موقفهم إزاء حكم الأمويين موقف تأييد، ولكنه تأييد سلبي لا إيجابي، فليسوا يبحسون إليهم ويحملون سيوفهم يقاتلون في جيوشهم، ولكن هم إزاء الأمويين مثلهم إزاء الشيعة والخوارج، وهم — على ما يظهر — يرون حكومة الأمويين حكومة شرعية، وكفى ذلك تأييداً.

ونواة هذه الطائفة كانت بين الصحابة في الصدر الأول، فإننا نرى أن جماعة من أصحاب رسول الله امتنعوا أن يدخلوا في النزاع الذي كان في آخر عهد عثمان مثل أبي بكرؓ، وعبد الله بن عمر، وعمران بن الحصين، وروى أبو بكر أن رسول الله ﷺ قال: «ستكون فتنٌ، القاعد فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي إليها، ألا فإذا نزلت أو وقعت، فمن كان له إبل فليُلق بِإبله، ومن كان له غنم فليلق بغنمه، ومن كان له أرض فليلق بأرضه، قال: فقال رجل يا رسول الله من لم تكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر، ثم لينج إن استطاع النجاة».

هذه النزعة إلى عدم الدخول في الحروب التي بين المسلمين بعضهم وبعض هي الأساس الذي بُني عليه مذهب الإرجاء^١، ولكنه لم يتكون كمذهب — كما رأينا — إلا بعد ظهور الخوارج والشيعة.

وبعد أن كان مذهباً سياسياً أصبح بعدُ يبحث في أمور لاهوتية وكانت نتيجة بحثهم تتفق ورأيهم السياسي، فأهم ما بحثوا فيه تحديد «الإيمان» و«الكفر» و«المؤمن» و«الكافر»، وقد دعا إلى هذا البحث أنهم رأوا الخوارج يُكفرون مَنْ عداهم والشيعة

^١ يقول النووي على مسلم: إن القضايا «يريد قضايا الفتن التي كانت بين الصحابة» كانت مشتبهة حتى إن جماعة من الصحابة تحيروا فيها فاعتزلوا الطائفتين ولم يقاتلوا ولم يتقنوا الصواب ... إلخ.

كذلك، غلا الخوارج فعدُّوا كل كبيرة كفرًا، وغلَّت الشيعة فعدُّوا الاعتقاد بالإمام ركنًا أساسيًا من أركان الإيمان، فكانت النتيجة الطبيعية أن يعرض على بساط البحث: ما الكفر وما الإيمان؟ فرأى كثير من المرجئة أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله، فمن عرف أن لا إله إلا الله محمدًا رسول الله فهو مؤمن، وهذا رد من المرجئة على الخوارج الذين يقولون إن الإيمان معرفة بالله وبرسله، والإتيان بالفرائض، والكف عن الكبائر؛ فمن آمن بالله ورسله وترك الفرائض وارتكب شيئًا من الكبائر كان مؤمنًا عند المرجئة؛ كافرًا في نظر الخوارج، وردَّ أيضًا على الشيعة الذين يعتقدون أن الإيمان بالإمام والطاعة له جزء من الإيمان؛ بل غلا بعض المرجئة أكثر من ذلك فقالوا: «إن الإيمان الاعتقاد بالقلب وإن أعلن الكفر بلسانه، وعبد الأوثان أو لزم اليهودية والنصرانية في دار الإسلام، وعبد الصليب وأعلن التثليث في دار الإسلام، ومات على ذلك فهو مؤمن كامل الإيمان عن الله عز وجل، ولي لله عز وجل، من أهل الجنة»^٢، فترى من هذا أن هؤلاء لا يعدون إيمانًا إلا الاعتقاد القلبي بالله ورسله؛ وليست الأعمال الظاهرة جزءًا من الإيمان.

ولهذا الكلام كله نتيجة تتفق ورأيهم السياسي، فهم لا يحكمون بالكفر على الأمويين ولا على الخوارج والشيعة، بل لا يجزمون بكفر الأخطل ونحوه من النصارى واليهود؛ لأن الإيمان محله القلب، وليس يطلع عليه إلا الله، وذلك يدعو إلى مسالمة الناس جميعًا.

وقد لاحظ بعض المستشرقين أن الكلام على طائفة المرجئة وبدء تكونها وشرح عقائدها أُحيط بشيء من الغموض، وعلَّل ذلك بأن الدولة العباسية دمَّرت هذه الطائفة، وأماتت القول بهذه العقيدة؛ لأنها تُناصر الأمويين إلى حدِّ ما، وعلى كل حال فهذه الفرقة تدخلت بعد العصر الأموي في الفرقة الأخرى وذابت فيها ولم يعد لها وجود مستقل محسوس.

وقد اشتهر من شعراء بني أمية بالقول بالإرجاء ثابِت قُطنة، وكان في صحابة يزيد بن المهلب يُوليه أعمالاً من أعمال الثغور فيحمد فيها مكانه لكتابته وشجاعته، وله قصيدة في الإرجاء تعدُّ وثيقة قيمة في توضيح مذهبهم، رواها أبو الفرج في الأغاني، منها:

^٢ ابن حزم ٤: ٢٠٤.

يَا هِنْدُ فَاسْتَمِعِي لِي إِنَّ سِيرَتَنَا
 نُرْجِي الْأُمُورَ إِذَا كَانَتْ مَشَبَّهَةً
 الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ كُلَّهُمْ
 وَلَا أَرَى أَنْ ذَنْبًا بِالْخُ أَحَدًا
 لَا نَسْفِكُ الدَّمَ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِنَا
 مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّ لَهُ
 وَمَا قَضَى اللَّهُ مِنْ أَمْرٍ فَلَيْسَ لَهُ
 كُلُّ الْخَوَارِجِ مُخْطِ فِي مَقَالَتِهِ
 أَمَّا عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ فَإِنَّهُمَا
 وَكَانَ بَيْنَهُمَا شَغْبٌ وَقَدْ شَهَدَا
 يَجْزِي عَلِيًّا وَعُثْمَانًا بِسَعِيهِمَا
 اللَّهُ يَعْلَمُ مَاذَا يَحْضُرَانِ بِهِ

أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ لَمْ نُشْرِكْ بِهِ أَحَدًا
 وَنَصَدَّقُ الْقَوْلَ فَيَمُنُ جَارٌ أَوْ عَدَا
 وَالْمُشْرِكُونَ اسْتَوَوْا فِي دِينِهِمْ قَدَا
 مِ النَّاسِ شِرْكًَا إِذَا مَا وَحَدُوا الصَّمَدَا
 سَفَكَ الدَّمَاءَ طَرِيقًا وَاحِدًا جَدَا
 أَجَرَ التَّقِيَّ إِذَا وَفَى الْحَسَابَ غَدَا
 رَدُّ وَمَا يَقْضَى مِنْ شَيْءٍ يَكُنْ رَشَدَا
 وَلَوْ تَعَبَّدَ فَيَمَا قَالَ وَاجْتَهَدَا
 عَبْدَانِ لَمْ يُشْرِكَا بِاللَّهِ مَذْ عَبَدَا
 شَقَّ الْعَصَا وَبَعِينَ اللَّهُ مَا شَهَدَا
 وَلَسْتُ أُدْرِي بِحَقِّ أَيَّةٍ وَرَدَا
 وَكُلُّ عَبْدٍ سَيَلْقَى اللَّهَ مِنْفَرَدَا

ونحن إذا حللنا قصيدته لنتبين منها معنى الإرجاء وجدناه يقول: إنه لا يحكم
 على أحد من المسلمين بالكفر مهما أذنب، وإن الذنب مهما عظم لا يذهب بالإيمان، وإنه
 لا يسفك دم أحد من المسلمين إلا دفاعاً عن نفسه، وإنه إذا اشتبهت الأمور وكفرت كل
 طائفة أختها فيما فعلت أرجأنا أمرهم جميعاً إلى الله يحكم بينهم يوم القيامة فيما
 كانوا فيه يختلفون؛ أما الجور البين والعناد الواضح والأعمال الظاهرة فنصدر أحكامنا
 عليها في صراحة، ونبين الخطأ فيها من الصواب؛ وإن الخوارج أخطئوا إذ حكموا على
 علي وعثمان بالكفر، فإنهما عبدان لله لم يشركا به منذ عرفاه، ولكن كان بينهما شغب
 لم يخرج بهما عن الإيمان، فنترك أمرهما لله يقدر عملهما ويكافئ عليه.
 وقد ذكر الأغاني أن عون بن عبد الله بن علقمة بن مسعود كان من أهل الفقه
 والأدب، وكان يقول بالإرجاء، ثم رجع عنه وقال:

فَأَوَّلُ مَا أَفَارِقُ غَيْرَ شَكٍّ أَفَارِقُ مَا يَقُولُ الْمُرْجِيُونَا
 وَقَالُوا مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ جَوْرِ وَلَيْسَ الْمُؤْمِنُونَ بِجَائِرِينََا

المرجئة

وقالوا مؤمن دمه حلالٌ وقد حرمت دماء المؤمنين^٢

^٢ أغاني ٨: ٩٢.

الفصل الحادي والعشرون

القدرية أو المعتزلة

يدلنا تاريخ الفكر البشري على أن من أولى المسائل التي تعرض للعقل عندما يبدأ التعمق في البحث مسألة الجبر والاختيار: هل إرادتنا حرة تعمل ما تشاء وتترك ما تشاء، وتشكّل عملها كما تشاء، أو أننا مجبرون على عمل ما نعمل فلا نستطيع أن نعمل غيره، وأن إرادتنا معلولة بعقل، فإذا حصلت العلة حصل المعلول لا محالة؟ وهي مسألة شغلت الفلاسفة ورجال الدين جميعاً في العصور المختلفة، تعترضك في الأخلاق وفي القانون، وفي فلسفة التاريخ، وفي علم الكلام، وفي الفلسفة على العموم، وقد نشأت الأبحاث الدينية في هذا الموضوع لما نظر الإنسان فرأى أنه — من ناحية — يشعر بأنه حر الإرادة يعمل ما يشاء، وأنه مسئول عن عمله، وهذه المسئولية تقتضي الحرية، فلا معنى لأن يُعذب ويُثاب إذا كان كالريشة في مهب الريح لا بد أن تتحرك بحركته وتسكن بسكونه؛ ومن ناحية أخرى رأى أن الله عالم بكل شيء، أحاط علمه بما كان وما سيكون، فعلم ما سيصدر من كل فرد من خير أو شر، وظن أن هذا يستلزم حتماً أنه لا يستطيع أن يعمل إلا على وفق ما علم الله، فحار في ذلك بين الجبر والاختيار، وأخذ يفكر: هل هو مجبر أو مختار.

وقد وردت آيات في القرآن قد تُشعر بالجبر مثل: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۗ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ۖ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾، ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۗ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَىٰ اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾، وهناك آيات تُشعر بالاختيار وأن الإنسان مسئول عن عمله ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا

﴿وَأَمَّا كُفُورًا﴾، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غُفُورًا رَّحِيمًا﴾ * وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، إلى كثير من أمثال هذه الروايات؛ ووردت أحاديث كثيرة إن صحت تدل على تعرضه عليه السلام لمسألة القدر تصريحًا أو تلميحًا، فعن جابر قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه»، وعن علي قال: كنا في جنازة ببيق الغرقد فأتانا رسول الله ﷺ، فقعده وقعدنا حوله وبيده مخصرة فجعل ينكت بها الأرض ثم قال: ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة، فقالوا: يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا؟ فقال: اعملوا فكل ميسر لما خلق له؛ أما من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فسيصير على عمل الشقاء؛ ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنِيَّ لَهُ لِلْيُسْرَى﴾.

فلما انتهى المسلمون من الفتح وهدأوا وأخذوا يفكرون ظهرت هذه المسألة، وكان قد تكلم فيها من قبل فلاسفة اليونان ونقلها عنهم السريان، وتكلم فيها الزردشتيون، كما بحث فيها النصارى، فظهر في الإسلام قوم يقولون بحرية الإرادة معارضين في ذلك الفكرة الشائعة بأن الإنسان مسير لا مخير، روي عن نافع قال: «جاء رجل إلى ابن عمر، فقال: إن فلانًا يقرأ عليك السلام — لرجل من أهل الشام — فقال ابن عمر: إنه بلغني أنه قد أحدث التكذيب بالقدر، فإن كان قد أحدث فلا تقرأ مني عليه السلام»، وقد سُمي هؤلاء الذين يقولون بأن الإنسان حر الإرادة، وبعبارة أخرى: أن الإنسان له قدرة على أعماله «بالقدرة»، وسماهم بذلك خصومهم لحديث ورد: «القدرية مجوس هذه الأمة»؛ وكان الذين يقولون بحرية الإرادة يرون أن أولى الناس بأن يُطلق عليه اسم القدرية هم الذين يقولون بأن القدر يحكم جميع أعمال الإنسان من خير وشر، وعلى كل حال فقد لصق الاسم بالطائفة الأولى وصار لقبًا لها.

وقد ذكروا أن من أسبق الناس قولًا بالقدر مَعْبِدُ الْجُهْنِيِّ، وَغَيْلانُ الدَّمَشَقِيِّ، أما معبد فقد قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال: «إنه تابعي صدوق، لكنه سن سنة سيئة فكان أول من تكلم في القدر، قتله الحجاج صبرًا لخروجه مع ابن الأشعث»، فترى من هذا أن قتله كان قتلًا سياسيًا، وإن كان كثير يذكرون أنه قتله لزندقته، وكان يجالس

الحسن البصري أولاً وقد سلك سبيله كثير من أهل البصرة، وقال ابن نباتة في «سرح العيون»: «قيل: إن أول من تكلم في القدر رجل من أهل العراق كان نصرانياً فأسلم ثم تنصر، وأخذ عنه معبد الجهني وغيلان الدمشقي»، وأما غيلان الدمشقي فكان يسكن دمشق، وأبوه كان مولى لعثمان بن عفان، قال الأوزاعي: «قدم علينا غيلان القُدري في خلافة هشام بن عبد الملك، فتكلم غيلان وكان رجلاً مفوهًا، ثم أكثر الناس الوقعة فيه والسعاية بسبب رأيه في القدر، وأحفظوا هشام بن عبد الملك عليه، فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله وصلبه».

وقد روي أن غيلان وقف يوماً على ربيعة «الرأي»، فقال له: أنت الذي تزعم أن الله يُحب أن يُعصى؟ فقال له ربيعة: أنت الذي تزعم أن الله يُعصى قسراً؟! وحكي «أن عمر بن عبد العزيز بلغه أن غيلان وفلاناً نطقا في القدر فأرسل إليهما وقال: ما الأمر الذي تنطقان به؟ فقالا: هو ما قال الله يا أمير المؤمنين، قال: وما قال الله؟ قال: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾، ثم قال: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾، ثم سكتا؛ فقال عمر: اقرأ، فقرا حتى بلغا ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرٌ ۖ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ۗ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ...﴾ إلى آخر السورة؛ قال عمر: كيف تريان؟ تأخذان الفروع وتدعان الأصول! قال ابن مهاجر: ثم بلغ عمر أنهما أسرفا فأرسل إليهما وهو مغضب، فقام عمر وكنت خلفه قائماً حتى دخلا عليه وأنا مستقبلهما، فقال لهما: ألم يكن في سابق علم الله حين أمر الله إبليس بالسجود ألا يسجد؟ قال: فأومأت إليهما برأسي أن قولاً نعم وإلا فهو الذبح، فقالا: نعم، فقال: أولم يكن في سابق علم الله حين نهى آدم وحواء عن الشجرة أن يأكلا منها فألهمهما أن يأكلا منها؟ فأومأت إليهما برأسي، فقالا: نعم، فأمر بإخراجهما، وأمر بالكتاب إلى سائر الأعمال بخلاف ما يقولان، وأمسكا عن الكلام، فلم يلبثا إلا يسيراً حتى مرض عمر ومات ولم يُفد الكتاب، وسال بعد ذلك منهما السيل».

فترى من هذا انتشار القول في القضاء والقدر في هذا العصر وشدة الجدل في هذا الأمر بين المتخاصمين، وقد اختلف الباحثون في منبع هذه الحركة: هل هو العراق أو الشام؟ فيذهب بعضهم إلى أن العراق منبع ذلك، بدليل أن هذه الحركة تكونت حول الحسن البصري وهو يسكن البصرة، وأن منشأ الاعتزال كذلك كان فيها، ويؤيد ذلك ما رواه ابن نباتة من أن منشأ القول في ذلك نصراني من العراق أسلم وأخذ عنه مَعْبِدٌ وغيلان؛ ويذهب آخرون إلى أن الحركة ظهرت في دمشق متأثرة بمن كان يخدم من

النصارى في بيت الخلفاء كيجيى دمشقى، وعلى كل حال فإننا نرى أن القول في القضاء والقدر سال سيله في العراق والشام في هذا العصر، ومن العسير تعيين أسبقهما، وقد قال «ابن تيمية»: «إن أكثر الخوض في القدر كان بالبصرة والشام وبعضه في المدينة». وعلى العكس من هؤلاء القدرية طائفة الجبرية، وكان من أولهم جهم بن صفوان — ولذلك تُسمى هذه الفرقة الجهمية — وكان يقول: إن الإنسان مجبور لا اختيار له ولا قدرة، وإنه لا يستطيع أن يعمل غير ما عمل، وإن الله قدر عليه أعمالاً لا بد أن تصدر منه، وإن الله يخلق فيه الأفعال كما يخلق في الجماد، فكما يجري الماء ويتحرك الهواء ويسقط الحجر، فكذلك تصدر الأفعال عن الإنسان يُصدرها الله فيه وتُنسب إلى الإنسان مجازاً كما تُنسب إلى الجمادات، فكما يُقال أثمرت الشجرة وجرى الماء وطلعت الشمس وأمطرت السماء وأنبتت الأرض، كذلك يقال: كتب محمد، وقضى القاضي، وأطاع فلان، وعصى فلان، كلها من نوع واحد على طريق المجاز، والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال جبر، والله قدّر لفلان فعل كذا وقدر له أن يُثاب، وقدر على الآخر المعصية وقدر أن يُعاقب.

واشتهر بهذا القول جهم بن صفوان، وهو من أهل خراسان، من الموالي، وأقام بالكوفة، وكان فصيحاً خطيباً يدعو الناس فيجذبهم إلى قوله، ظهر مذهبه في ترمذ، وكان كاتباً «وزيراً» للحارث بن سريح، وقد خرج الحارث هذا على بني أمية في خراسان، واتبعه كثير من أهلها، وكان يدعو إلى العمل بكتاب الله وسنة رسوله واستعمال أهل الخير والفضل، وقد هُزم الحارث وأسير جهم بن صفوان فقتل، ثم قُتل الحارث سنة ١٢٨هـ؛ ومن هذا ترى أن الجهم أيضاً قُتل لأمر سياسي لا علاقة له بالدين.

ولم يشتهر الجهم بمسألة الجبر فحسب، بل تعرض لشيء آخر لا يقل عنه خطراً، وهو القول بنفي صفات الله، ذلك أنه وردت في القرآن آيات كثيرة تدل على أن لله صفات من سمع وبصر وكلام ... إلخ، فنفى جهم أن يكون لله صفات غير ذاته، وقال: إن ما ورد في القرآن مثل سميع وبصير ليس على ظاهره، بل هو مؤول؛ لأن ظاهره يدل على التشبيه بالمخلوق وهو مستحيل على الله، فيجب تأويل ذلك، وقال: لا يصح وصف الله بصفة يُوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقتضي التشبيه، وقال: إن القرآن مخلوق خلقه الله، وكان ذلك نتيجة طبيعية لِنفيه الصفات، فإذا كان الله لا يتكلم فليس القرآن كلام الله القديم إلا على التأويل، وإنما خلقه الله، وأنكر أن الله يرى يوم القيامة، وقال: «إن الجنة والنار تفتنيان بعد دخول أهلها فيهما، وتلذذ أهل الجنة بنعيمها، وتألم أهل النار بجحيمها؛ إذ لا يتصور حركات لا تتناهى آخرًا، كما لا تتصور حركات لا تتناهى أولاً».

وقد نهض كثير من العلماء لمقاومة هذه الحركة، ونشطوا للرد على الجهمية نشاطاً عظيماً، ولعل أهم ما حملهم على الرد مسألتان: مسألة الجبر؛ لأنها تدعو إلى التعطيل وترك العمل والركون إلى القدر، ومسألة المغالاة في تأويل الآيات التي تُثبت لله صفات، وفي هذا التأويل خطر على القرآن وتفهم معانيه.

ذابت القدرية والجهمية في غيرهما من المذاهب ولم يعد لهما وجود مستقل، وظهر على أثرهما مذهب المعتزلة، وكثيراً ما يُسمى المعتزلة بالقدرية؛ لأنهم وافقوا القدرية في قولهم: «إن للإنسان قدرة توجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله تعالى»، ونفوا أن تكون الأشياء بقدر الله تعالى وقضائه؛ وأحياناً يُلقب المعتزلة بالجهمية، لا لأنهم وافقوا الجهمية في القدرة لأن الجهمية كما علمت جبرية؛ ولكن لأن المعتزلة وافقوا الجهمية في نفي الصفات عن الله وفي خلق القرآن، وقولهم: إن الله لا يُرى، وقد ألف البخاري والإمام أحمد كتابين في الرد على الجهمية وعَنياً بهم المعتزلة، والمعتزلة يبرءون من هذين الاسمين، فلا يرضون أن يُمسوا بالقدرية، ويقولون — كما رأيت — إن مثبت القدر أولى بالانتساب إليه من نافية، ويتبرأ بشر بن المعتمر — أحد رؤساء المعتزلة — من الجهمية في أرجوزته إذ يقول:

ننفيهمو عنا ولسنا منهمُ ولا همو منا ولا نرضاهم
إمامهم جهم وما لجهم وصحب عمرو^١ ذي التقى والعلم!

اسم المعتزلة: إذا نحن استعرضنا ما بين أيدينا من المصادر التي تكلمت في سبب تلقيب المعتزلة هذا اللقب وجدناها لا تعدو ثلاثة:

(١) أنهم لقبوا بالمعتزلة؛ لأن واصلًا وعمرو بن عبيد اعتزلا حلقة الحسن واستقلا بأنفسهما على أثر تقريرهما أن مرتكب الكبيرة لا مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين، فسموا من أجل ذلك بالمعتزلة^٢، وهذا الرأي ضعيف من جملة وجوه:

^١ يريد عمر بن عبيد أحد رؤساء المعتزلة.

^٢ روى هذا الخبر المرتضى في المنية والأمل، والشهرستاني في الملل والنحل، وابن قتيبة في المعارف، وابن رسته في الأعلاق النفيسة، والشريشي في المقامات، وابن خلكان في ترجمة قتادة.

(أحدها): أن انتقال واصل أو عمرو بن عبيد من حلقة في المسجد إلى أخرى ليس بالأمر الهام الذي صح أن تُلقب به فرقة، والأوجه أن تكون التسمية متعلقة بالجواهر لا بالعرض.

(ثانيها): اختلاف الرواة في الرواية، فبعضهم ينسب حادثة الانفصال إلى عمرو بن عبيد، وبعضهم ينسبها إلى واصل، وبعضهم ينسب هذه التسمية إلى الحسن البصري، وبعضهم ينسبها إلى قتادة؛ وهذا — من غير شك — يُضعف الرواية ويجعلها محلاً للنقد.

(وثالثها): أن كثيراً من الكتب تتكلم عن شخص فتقول: إنه «كان يقول بالاعتزال، أو هو من أهل الاعتزال»، وهذا يدل على أن اسم الاعتزال مذهب ذو مبادئ لا مجرد انفصال من مجلس إلى آخر، وأن الاعتزال معنى من المعاني لا حركة جسمية.

(٢) هناك رأي آخر يرى أن المعتزلة سُميت كذلك «لاعتزالهم كل الأقوال المحدثه»^٣ يعنون بذلك أنهم خالفوا الأقوال السابقة في مرتكب الكبيرة؛ ذلك أن المرجئة كانت تقول: إنه مؤمن، والأزارقة من الخوارج كانت تقول: إنه كافر، وكان الحسن البصري يقول: إنه منافق، فخالف واصل ومن إليه هذه الأقوال كلها، وانتحى في القول ناحية أخرى فقال: إنه لا مؤمن ولا كافر، والقائلون بهذا يجعلون سبب التسمية معنوية لا حسية، ويجعلونها أيضاً تدور حول آرائهم واتخاذها منحى جديداً.

وقريب من هذا المعنى ما ذهب إليه عبد القادر البغدادي، في كتابه «الفرق بين الفرق»: «إن الحسن البصري لما طرد واصلًا من مجلسه واعتزل عند سارية من سوارى مسجد البصرة وانضم إليه صديقه عمرو بن عبيد، قال الناس يومئذ فيهما: «إنهما اعتزلا قول الأمة» وسمي أتباعهما من يومئذ بالمعتزلة».

ونحو من هذا ما جاء في كتاب الأنساب للسمعاني إذ قال: «المعتزلي نسبة إلى الاعتزال وهو الاجتناب، والجماعة المعروفة بهذه العقيدة إنما سُموا بهذا الاسم؛ لأن أبا عثمان عمرو بن عبيد أحدث ما أحدث من البدع، واعتزل مجلس الحسن البصري وجماعة معه فسموا المعتزلة»^٤.

^٣ حكى هذا القول المرتضى في كتابه المنية والأمل.

^٤ السمعاني ص ٥٣٦ والعبارة غامضة إذ قد تحتل الرأي الأول والرأي الثاني، وإن كانت إلى الثاني أقرب.

(٣) ويُفهم من قول المسعودي في مروج الذهب رأي ثالث، وهو أنهم سُموا بالمعتزلة لقولهم بأن صاحب الكبيرة اعتزل عن الكافرين والمؤمنين، فالمعتزلة على رأيه هم القائلون باعتزال صاحب الكبيرة.

والقولان الأخيران مختلفان وإن كان الفرق بينهما دقيقاً؛ فعلى الرأي الثاني الاعتزال وصف للفرقة نفسها؛ لأنها أحدثت رأياً جديداً خالفت فيه من قبلها؛ وعلى الرأي الثالث الاعتزال وصف لمرتكب الكبيرة في الأصل، وسُميت الفرقة بها؛ لأنها جعلت مرتكب الكبيرة يعتزل المؤمنين والكافرين^٥. وهذه الأقوال كلها تُريد أن تُفهم نتيجتين:

(الأولى): أن الاعتزال تكوّن حول الحسن البصري وتلميذه واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد.

(والثانية): أن الاعتزال كان يدور حول مسائل دينية بحثة.

فهل هاتان النتيجتان صحيحتان؟

إننا بالرجوع إلى كثير من كتب التاريخ نرى أن كلمة اعتزال ومعتزلة واعتزل استُعملت كثيراً في صدر الإسلام في معنى خاص، هو أن يرى الرجل فتنتين متقاتلتين أو متنازعتين ثم هو لا يقتنع برأي إحداهما ولا يُريد أن يدخل في القتال والنزال بينهما؛ لأنه لم يُكوّن له رأياً، أو رأى أن كليهما غير محق، من ذلك ما نراه من إطلاق المؤرخين هذه الكلمة كثيراً على الطائفة التي لم تشترك في القتال بين علي وعائشة في حرب الجمل، وعلى الذين لم يدخلوا في النزاع بين علي ومعاوية.

جاء في تاريخ الطبري أن قيس بن سعد عامل مصر لعلي كتب إليه يقول: «إن قبلي رجالاً معتزلين قد سألوني أن أكف عنهم، وأن أدعهم على حالهم حتى يستقيم أمر الناس فنرى ويرى رأيهم، فقد رأيت أن أكف عنهم وألا أتعجل حريهم، وأن أتألفهم فيما بين ذلك لعل الله أن يقبل بقلوبهم، ويفرقهم عن ضلالتهم إن شاء الله^٦ وفي

^٥ وقد كنت رأيت رأياً في الطبعة الأولى لهذا الكتاب وهو أن تسميتهم بالمعتزلة هو لقب لقبه بهم اليهود أسوة بما عندهم من كلمة الفروشم ومعناها الاعتزال، وقلت: إنه لا يبعد أن يكون هذا اللفظ قد أطلقه على المعتزلة قوم ممن أسلم من اليهود، لما رأوه بين الفرقتين من الشبه في القول بالقدر ونحوه، ولكني رجحت بعد إمعان النظر العدول عنه.

^٦ طبري ١: ٢٤٤ طبع أوروبا.

موضع آخر: «ولم يلبث محمد بن أبي بكر شهراً كاملاً حتى بعث إلى أولئك القوم المعتزلين الذين كان قيس وأدعهم، فقال: يا هؤلاء إما أن تدخلوا في طاعتنا وإما أن تخرجوا من بلادنا فبعثوا إليه إنا لا نفعل، دعنا حتى ننظر إلى ما تصير إليه أمورنا ولا تعجل بحرنا»^٧.

ومثل هذا ورد في ابن الأثير وأبي الفداء، بل إن عبارة أبي الفداء في ذلك أوضح إذ يقول: «وسموا هؤلاء المعتزلة لاعترالهم بيعة علي»، ففي هذه العبارة تصريح بأن كلمة «المعتزلة» أطلقت عليهم، ونستطيع من ذلك أن نستنتج نتيجتين تخالفان المشهور:

(الأولى): أن هذه الكلمة سُميت بها فئة خاصة قبل مدرسة الحسن البصري بنحو مائة عام، وأن إطلاقها على مدرسة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد كان إحياء للاسم القديم لا ابتكاراً، وأنه من العسير علينا أن نُصدق أن هذا الاسم — وقد كان معروفاً وله صبغة خاصة — يُطلق لمناسبة انتقال «واصل» من سارية إلى سارية^٨.

(الثانية): أن هذا الاسم — وهو الاعتزال — أُطلق على الذين لم ينغمسوا في حرب الجمل ولم يشتركوا في وقعة صفين، وهذه المسائل التي كان يدور عليها القتال مسائل سياسية تدور كلها حول قتل عثمان وقتلته والقصاص منهم، وعي واستحقاقه للخلافة، ومعاوية وهل هو أولى بالخلافة من علي، ونحو ذلك؛ والانقسام فيها بين الناس كان انقسام أحزاب سياسية، ولكن من الحق أن نُقرر أن المسائل في ذلك العصر سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو شخصية كانت كلها مصبوغة صبغة دينية، «فنظام الأسرة والعلاقات التجارية والعقود المالية وما إلى ذلك كلها تصطبغ بالدين وترجع إليه، وتعول عليه»؛ فالحزب أو الطائفة التي أُطلق عليها في الصدر الأول اسم «معتزلة» كانت تُمثل فكرة سياسية مصبوغة بالدين، إذا أردنا أن نلخص رأيها في كلمة قلنا: إنها ترى أن الحق ليس بجانب إحدى الفرقتين المتنازعتين، فهما على باطل، أو على الأقل لم ينكشف الحق في جانب إحداهما، والدين إنما يأمر بقتال مَنْ بغى، فإذا كانت الطائفتان باغيتين أو لم يُعرف الباغي اعتزلنا ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾.

^٧ طبري.

^٨ اطلعت بعد كتابة هذا على بحث للأستاذ نلينو باللغة الإيطالية يذهب فيه إلى هذا الرأي.

بقيت هناك مسألة وهي: هل هناك شبه بين معتزلة الصدر الأول ومعتزلة واصل ومَن إليه؟ وهل للآخرين نزعة دينية تُشبه ما للأولين؟
فأكثر الكتب يذهب إلى أن محل الخلاف بين الحسن البصري وواصل كان — أول ما كان — حول مرتكب الكبيرة: أكافر أم مؤمن؟ وهذه المسألة وإن كانت في ظاهرها مسألة دينية بحثة إلا أن في أعماقها شيئاً سياسياً خطيراً.

وبيان ذلك أنهم في هذه المسألة خالفوا الأزارقة من الخوارج والمرجئة؛ فالخوارج ترى أن العمل بأوامر الدين — من صلاة وصيام وصدق وعدل — جزء من الإيمان وليس الإيمان الاعتقاد وحده، فمن اعتقد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ثم لم يعمل بفروض الدين وارتكب الكبائر كان كافراً^٩، وقد بالغ نافع بن الأزرق فكفر جميع من عدا فرقته — كما رأينا — وقال: «إنه لا يحل لأصحابه المؤمنين أن يأكلوا من ذبائح غيرهم، ولا أن يتزوجوا منهم، ولا يتوارث الخوارج وغيرهم، وهم مثل كفار العرب وعبدة الأوثان، لا يُقبل منهم إلا الإسلام أو السيف» وهذه التعاليم لها نتائج سياسية خطيرة، فقد أدت إلى وقوفهم أمام الأمويين موقفاً حربياً إيجابياً؛ لأن الأمويين في نظرهم مرتكبون للكبائر فهم كافرون، متلهم مثل عبدة الأوثان، فيجب ألا يُعترف بخلافتهم؛ لأن أول شرط في الخليفة أن يكون مؤمناً، بل يجب فوق ذلك أن يُقاتلوا حتى يدخلوا في مذهبهم؛ فعدم استحقاق الأمويين للخلافة ووجوب محاربة الخوارج لهم مسائل سياسية مصبوغة بالصبغة الدينية، وقد حقق الخوارج فكرتهم فعلياً، فكان تاريخهم تاريخ قتال مستمر.

أما المرجئة فكانوا على الطرف الآخر من الخوارج، فقد جعلوا الإيمان مجرد الاعتقاد القلبي، وليست التكاليف من صلاة وصيام ونحوها جزءاً من الإيمان، ولا يُخرج الإنسان عن إيمانه ارتكاب الكبائر؛ فهم وسعوا دائرة من يُطلق عليه المؤمن إلى أقصى حد، بينما الخوارج ضيقوها حتى لا تسع إلا أنفسهم، بل لا تسع عند الأزارقة إلا فرقته ومن عداهم فكافر، وأكثر من هذا بالنسبة إلى المرجئة أن الشهرستاني حكى عنهم أنهم يقولون: «لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة»، وهذا الرأي — من غير شك — له نتائج السياسية: أهمها أنهم طبقوا نظريتهم هذه على

^٩ انظر في ذلك الملل والنحل للشهرستاني، والفضل لابن حزم، ومقالات الإسلاميين للأشعري، والفرق بين الفرق.

كل ما حدث من الخلافات السياسية والدينية بين المسلمين، فليس عثمان وأنصاره ولا الخارجون عليه بكافرين، ولا عليٌّ وأتباعه وعائشة وأتباعها يوم الجمل بخارجين عن الإسلام، ولا من انضم تحت لواء علي أو تحت لواء معاوية يوم صفين بكافرين، بل المسألة فوق ذلك مسألة قلبية بحتة، فمن اعتقد أيَّ رأي بعد إيمانه وعمل وفق اعتقاده فهو مصيب، سواء نصر عثمان أو خرج عليه، وسواء كان مع علي أو معاوية.

والنتيجة الطبيعية لهذه الواجهة من النظر أن خلفاء بين أمية مؤمنون مهما ارتكبوا من الكبائر كما أن أعداءهم كذلك، ومن نتائج ذلك أيضاً أنهم لا يُوافقون الخوارج على محاربتهم للأمويين ومحاولتهم إزالة دولتهم، وفي هذا الرأي — رأي الإرجاء — تأييد للدولة الأموية وإن كان تأييداً سلبياً لا إيجابياً «بمعنى أنهم ليسوا أعداءهم ولا خارجين عليهم ولا ناقمين منهم»، بل نرى أكثر من ذلك تأييداً عملياً، فنرى «ثابت قطنة» أحد رجال الإرجاء وشعرائهم يعمل ليزيد بن المهلب ويتولى أعمالاً من أعمال الثغور فيحمد يزيد له مكانه لكتابته وشجاعته؛ ولكن يظهر أن الأمويين لم يعدوا المرجئة — على العموم — أعداءهم، كما لم يعدوهم إلا بمقدار ما يستفيد المحارب من المحايد.

إذن، وقف الخوارج موقفاً مشدداً لم يعدوا فيه مؤمناً إلا فئة قليلة يحصون عدداً؛ ومن ناحية أخرى تساهل المرجئة تساهلاً كبيراً، فهم كما أسلفنا لا يحكمون بالكفر على الأمويين والشيعة والخوارج ولا على أحد ممن نطق بالشهادتين؛ بل لا يرمون بكفر الأخطل ونحوه من النصارى واليهود؛ لأن الإيمان محل القلب، وليس يطلع عليه إلا الله؛ وذلك يدعو إلى مسألة الناس جميعاً، وهذا النظر — كما قال زيد بن علي — أطمع الفساق في عفو الله.

وقف المعتزلة بين الخوارج والمرجئة موقفاً وسطاً، ولا بالشديد ولا بالهين اللين فقالوا — وعلى الأخص واصل وأتباعه — بالمنزلة بين المنزلتين، وبعبارة أخرى: بقول وسط بين الخوارج والمرجئة، قالوا: إن مرتكب الكبيرة ليس مؤمناً؛ لأن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سُمي المرء مؤمناً وهو اسم مدح، والفساق لم يستجمع خصال الخير ولا استحق اسم المدح فلا يُسمى مؤمناً، وليس هو بكافر مطلق أيضاً؛ لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه لا وجه؛ لأنكارها^{١٠}.

^{١٠} الشهرستاني ١: ٦١ هامش ابن حزم.

وهذا الرأي يستتبع آراء سياسية خطيرة ككل من القولين السابقين، فقد اضطر المعتزلة أن يطبقوا نظريتهم على الأعمال التي عملت منذ نشب الخلاف بين المسلمين، أي الفريقين كان مخطئاً: عثمان أم قاتلوه؟ وهل كان عليٌّ محقاً في وقعة الجمل أو عائشة؟ كيف نحكم على من كان في يدهم إدارة الحرب في صفين، من مرتكب الكبائر منهم، من الذي يعدُّ بحق فاسقاً؟

والحق أن فرقة المعتزلة كانت أجراً الفرق على تحليل أعمال الصحابة ونقدم وإصدار الحكم عليهم؛ فالمرجئة تحاشت الحكم بتأناً كما يقتضيه مذهبهم، والخوارج وإن أصدروا أحكاماً فإن أحكامهم كانت قاصرة على مسائل محدودة كالتحكيم وعلي ومعاوية^{١١}. أما المعتزلة فلهم أحكام عامة في كثير من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية وعمرو بن العاص وأبي هريرة وغيرهم، وكانوا في منتهى الصراحة في إبداء رأيهم؛ فواصل ابن عطاء «لم يجوز قبول شهادة علي وطلحة والزبير على باقة بقل، وجوز أن يكون عثمان وعليٌّ على الخطأ»^{١٢}، وسب عمرو بن عبيد أبا هريرة وطعن في روايته، إلى كثير من أمثال ذلك، وهنا نتساءل: ماذا كان موقف الدولة الأموية من آراء المعتزلة السياسية في هذا الموضوع؟

الذي يظهر لي أنهم عدوا جرأة المعتزلة في نقد الرجال نوعاً من التأييد لهم أكثر من تأييد المرجئة فإن تأييد المرجئة كما قلنا تأييد سلبي، فهم تركوا الخلافات الحزبية من غير نقد ومن غير تحليل، وهذا يؤيد عليٌّ وأتباعه ومعاوية وأتباعه؛ ولكن إذا انضاف إلى ذلك ما عند جمهور الناس إذ ذاك من شعور ديني برفعة شأن عليٍّ ومن إليه، فذلك يجعلنا نعتقد أن تأييد فكرة المرجئة للأمويين تأييد ضعيف، أما المعتزلة فتأييدهم لهم أقوى؛ لأن نقد الخصوم ووضعهم موضع التحليل وتحكيم العقل في الحكم لهم أو عليهم يزل — على الأقل — فكرة التقديس التي كانت شائعة عند جماهير الناس، نعم إن المعتزلة وضعوا معاوية وأصحابه موضع النقد كذلك، «وأكثرهم تبرأ من معاوية وعمرو بن العاص»^{١٣} وعمرو بن عبيد خوّن عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان

^{١١} قد يقال: إن الشيعة كانوا أجراً في نقد الصحابة والنيل منهم إلى حد لم يصل إليه المعتزلة، وهذا صحيح، ولكن الشيعة إنما ينقدون من نقدوا قصداً لإعلاء شأن علي وآله؛ أما المعتزلة فقد وزنوا الجميع بميزان واحد.

^{١٢} الشهرستاني ١: ٦٢، وانظر كذلك أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص ٣٠٧ و ٣٣٥.

^{١٣} المنية والأمل ص ٦.

ونسبهما إلى سرقة مال الفيء، ولكن يظهر أن الأمويين رأوا أن في ذلك من الكسب لهم أكثر من الخسارة، فهذا — على الأقل — يجعل معاوية وعلياً في ميزان نقد واحد، وفي الغالب ترجح كفة معاوية وآله؛ لأن الدولة دولتهم والناس يخشون نقدهم ولا يخشون نقد غيرهم، ومن نتائج ذلك ما يروى عن ابن كيسان الأصبم «أنه كان يُخطئ علياً في كثير من أفعاله ويصوّب معاوية في بعض أفعاله»^{١٤}. ولنا على ما ذهبنا إليه دليان:

(الأول): أنا لم نعثر فيما قرأنا في كتب التاريخ أن رجلاً من كبار المعتزلة كواصل وعمرو بن عبيد وأمثالهما قد اضطهد من الأمويين أو عمالهم لذهابه هذا المذهب وتصريحه بأرائه في هذا الموضوع، بل كل الذي رأينا أن المعتزلة هم الذين هاجموا الخليفة الأموي الوليد لما اشتهر وتهتك، ووقف بعضهم — ومنهم عمرو بن عبيد — بجانب يزيد يُحاربون الوليد، حتى إذا انتصر يزيد وولي الخلافة عرف للمعتزلة موقفهم فقربهم وعلا إذ ذاك شأنهم.

(الثاني): وهو أهم، ما نقل من أن بعض المتأخرين من خلفاء بني أمية كيزيد بن الوليد ومروان بن محمد اعتنق مذهب الاعتزال، ومن المحال أن يعتنقوه إذا كان يُضعف دولتهم ويؤيد خصومهم.

لعلنا نستطيع أن نستنتج من هذا كله أن هناك وجه شبه كبير بين فئة المعتزلة الأولى الذين اعتزلوا الطائفتين المتقاتلتين، أعني علياً وعائشة وطلحة والزبير أوّلاً، ثم علياً ومعاوية ثانياً، وبين فئة المعتزلة الثانية التي رأت أن ليس حقاً ما عليه الخوارج من تكفير وحرث وقتال، وما عليه المرجئة من لين وتسامح؛ وأن كلتا الفرقتين المعتزلتين قد انتحت ناحية وحدها تُخالف في منحها الطوائف المختلفة في زمانها؛ وأن كلتا الفرقتين تُمثل في أساس تعاليمها ناحية سياسية دينية، وإن كانت فرقة المعتزلة الثانية أضافت إلى ذلك بعداً أبحاثاً دينية بحثة كبحثهم الميتافيزيقي في صفات الله، وأنه ليس بجسم ولا عرض ... إلخ، وهذا القول يُسلّمنا — من غير شك — إلى ترجيح الرأي القائل بأنهم سُموا المعتزلة لاعتزالهم قول الأمة، يعنون بذلك أنهم اشتقوا لأنفسهم طريقاً جديداً ساروا فيه وخالفوا غيرهم، وليس تحولهم من سارية جديدة — إن صح — إلا رمزاً لتحويلهم عن هذه الفرق وإنشائهم فرقة جديدة.

^{١٤} المنية والأمل ص ٣٣.

على كل حال لم يكن كثير من المعتزلة يرضى عن هذه التسمية، وإنما كانوا يسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد؛ أما التوحيد فلأنهم نفوا صفات الله وعدوا القول بها تعديداً لله؛ وأما العدل فلأنهم نزهوا الله عما يقول خصومهم من أنه قدّر على الناس المعاصي ثم عذبهم عليها، وقالوا: إن الإنسان حر فيما يفعل، ومن أجل هذا عُذّب على ما يفعل، وهذا عدل.

اشتهر من أوائل الداعين إلى الاعتزال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد^{١٥}، فأما واصل فكان من الموالي، ولد في المدينة سنة ٨٠هـ ثم انتقل إلى البصرة، وسمع من الحسن البصري وغيره وتوفي سنة ١٣١، وكان خطيباً بليغاً مقتدرًا على الكلام سهل الألفاظ، يقول فيه بعضهم:

عَلِيمٌ بِإِبْدَالِ الْحُرُوفِ وَقَامِعٌ لِكُلِّ خَطِيبٍ يَبْلُغُ الْحَقَّ بَاطِلُهُ

وقد ألف كتبًا كثيرة لم يصلنا منها شيء.

وأما عمرو بن عبيد فمولى كذلك، تتلمذ للحسن البصري واعتنق رأي واصل بن عطاء في الاعتزال، وألف كتبًا كثيرة لم تصلنا، واشتهر بالزهد والورع، وفيه يقول أبو جعفر المنصور:

^{١٥} لأحمد بن يحيى المرتضى كتاب اسمه المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، طُبع منه جزء في طبقات المعتزلة، وهو يذهب إلى أن مذهب الاعتزال يرجع إلى الصدر الأول للإسلام، فقد عد من الطبقة الأولى للمعتزلة الخلفاء الأربعة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وغيرهم، ومن الطبقة الثانية الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وسعيد بن المسيب وغيرهم، ومن الطبقة الثالثة الحسن بن الحسن وعبد الله بن الحسن وأبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية وهو الذي أخذ عنه واصل، ومن الطبقة الرابعة غيلان الدمشقي وواصل بن عطاء... إلخ. والذي يظهر من كلامه أنه يُريد أن يعد معتزلياً كل من ذكر له من الصحابة والتابعين قول يدل على أن الإنسان حر الإرادة أو يدل على أنه يرى الحسن والقبح العقليين؛ لأنه استدل مثلاً على أن أبا بكر وابن مسعود يريان مذهب الاعتزال بأنهما قالا في المرأة المفوضة في مهرها برأيهما؛ أي أنهما يقولان بالحسن والقبح العقليين ولذا حكما بالرأي، واستدل على أن ابن عباس منهم بأنه ناظر القائلين بالجبر من الشاميين وألزمهم الحجة، وليس يريد أن مذهب الاعتزال بهذا الاسم وبصفته مذهباً كان من عهد أبي بكر.

كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَيْدَ عَيْرِ عَمْرُو بْنِ عُبَيْدٍ

وتوفي سنة ١٤٥هـ في رجوعه من الحج.

وكلاهما «واصل وعمرو» عُرف بالثقوى والصلاح، ويعدان بحق مؤسسي مذهب الاعتزال.

وتتلخص تعاليم المعتزلة في الأصول الآتية:

(١) القول بالمعتزلة بين المنزلتين؛ أي أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر ولا مؤمن، لكنه فاسق، والفاسق يستحق النار بفسقه.

وقد دعا إلى إثارة هذا القول أن الحروب السياسية من مقتل عثمان ووقعة الجمل ووقعة صفين جعلت الناس يتساءلون من المحق ومن المخطئ، ثم انتقلوا من ذلك إلى القول بأن المخطئ كافر أو مؤمن، فكانت الخوارج تقول بكفر مرتكبي الذنوب، والمرجئة يقولون بأنه مؤمن، وقال الحسن البصري: إنه منافق، فقال واصل: إنه فاسق وله منزلة بين الكفر والإيمان، وقال: إنه يخلد في النار.

(٢) القول بالقدر وأن الله لا يخلق أفعال الناس، وإنما هم الذين يخلقون أعمالهم، وأنهم من أجل ذلك يُثابون أو يُعاقبون، ولهذا وحده يستحق أن يُوصف الله بالعدل؛ ولعل الذي حملهم على هذا القول ما رأوه من مغالاة جهنم بن صفوان وأصحابه في سلب الإنسان قدرته وجعله كالجماد تجري الأعمال على يديه كما تجري على الحجر، وقد روي أن واصل بن عطاء أرسل بعض أصحابه إلى خراسان لمباحثة جهنم ومجادلته.

(٣) القول بالتوحيد فنفوا أن يكون لله تعالى صفات أزلية من علم وقدره وحياء وسمع وبصر غير ذاته، بل الله عالم وقادر وحي وسميع وبصير بذاته، وليس هناك صفات زائدة على ذاته، والقول بوجود صفات قديمة قول بالتعدد، والله واحد لا شريك له من أي جهة كان، ولا كثرة في ذاته البتة، وتأولوا الآيات التي تثبت هذه الصفات والتي يُفهم منها أن له صفات كصفات المخلوقين، وربما كان قد دعاهم إلى هذا القول ما شاع في عصرهم من ذهاب قوم إلى تجسيد الله تعالى وإثبات صفات له كصفات المخلوقين، كمقاتل بن سليمان الذي عاصر واصلًا.

(٤) قولهم بسلطة العقل وقدرته على معرفة الحسن والقيبح، ولو لم يرد بهما شرع، وللشيء صفة فيه جعلته حسناً أو قبيحاً، فالصدق فيه صفة ذاتية جعلته حسناً، والكذب فيه صفة ذاتية جعلته قبيحاً، ولذلك يشترك العقلاء في حسن الإحسان إلى

الفقير وإنقاذ الغريق، ويستقبحون كفران الجميل وإيلام البريء، ولو لم يصلهم في ذلك شرع، بل ولو كانوا ملحدين؛ والشرع لم يجعل الشيء حسناً بأمره به، ولا القبيح قبيحاً بنهيه عنه، بل الشرع إنما أمر بالشيء لحسنه، ونهى عن الآخر لقبحه، ولا يستطيع الشرع أن يعكس؛ لأن أمره ونهيه تابعان لما في الشيء ذاته من حسن وقبح.

وربما دعاهم إلى وضع هذا المبدأ ما رأوا من مغالاة قوم وجمودهم على ما ورد من حديث ولو موضوعاً، ووقوفهم عند النص، فإذا لم يجدوا نصاً لم يجرؤ على إبداء رأي، وقد رأيت هذه النزعة عند كلامنا على مدرسة الحديث، فأحس المعتزلة بالخطر الذي يصيب الناس من شل العقل إلى هذا الحد فوضعوا هذا الأساس، ولذلك كان علماء الحديث من أشد خلق الله كرهاً للمعتزلة، والعكس، ولما كانت الدولة للمعتزلة في عهد المأمون والمعتصم نكلوا بأهل الحديث تنكياً في فتنة خلق القرآن، ولما زالت دولتهم نكل بهم المحدثون.

كذلك تعرض المعتزلة للأمور السياسية التي سبقت عصرهم وأدلوها فيها بأرائهم، ولم يجاروا الحسن البصري في قوله: «تلك دماء طهر الله منها أسيفنا فلا نلطح بها ألسنتنا» بل قالوا: إن الصحابة أنفسهم كان يُخطئ بعضهم بعضاً ويُحارب بعضهم بعضاً، وقد روي عن عمرو بن عبيد في نقد الرجال الشيء الكثير، فقد سب أبا هريرة وطعن في روايته، وخون عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان ونسبهما إلى سرقة مال الفيء كما أسلفنا، إلى كثير من أمثال ذلك، وعلى الجملة قد أباحوا لأنفسهم تشريح الصحابة ونقدهم والحكم على أعمالهم وحروبهم، وكان أكثرهم حرية في ذلك من اعتنق الاعتزال من الشيعة^{١٦}، ونحن نذكر لك طرفاً من آرائهم في المسائل السياسية، فقد اتفقوا — تقريباً — على أن بيعة أبي بكر بيعة صحيحة شرعية، وأنها لم تكن عن نص من النبي ﷺ وإنما كانت بالاختيار، واختلفوا في أيهما أفضل: أبو بكر أم علي؟ فقال قدماء البصريين كعمرو بن عبيد والنظام والجاحظ وهشام الفوطي: أن أبا بكر أفضل من علي، وقال البغداديون كيشر بن المعتمر وأبي الحسين الخياط: إن علياً أفضل؛ ولهم في ذلك حجاج طويل، ولما وصلوا إلى وقعة الجمل كان واصل بن عطاء يقول: إن أحد

^{١٦} إن أردت مثلاً لذلك فاقرأ الرسالة التي نقلها ابن أبي الحديد عن أبي جعفر في شرح نهج البلاغة ٤: ٤٥٤ وما بعدها.

الفريقين فاسق بقتاله لا محالة، ولكن لم أستطع الجزم أي الفريقين هو الفاسق، وأما عمرو بن عبيد فقال بفسق الفرقتين المتقاتلتين جميعاً، وتبرأ المعتزلة من عمر ومعاوية وخطئوهما وأتباعهما وهكذا حللوا كثيراً من الأعمال في التاريخ الإسلامي وأبدوا فيها رأيهم، واختلفوا فيما بينهم، وأدلى كلُّ بالحجج التي يُعزز بها رأيه مما يطول ذكره.

وقد نشأ الاعتزال كما رأيت في البصرة، وسرعان ما انتشر في العراق: واعتنقه من خلفاء بني أمية يزيد بن الوليد ومروان بن محمد؛ وفي العصر العباسي تكوّنت للاعتزال مدرستان كبيرتان: مدرسة البصرة ومدرسة بغداد، وكان بين معتزلي البصرة ومعتزلي بغداد جدال وخلاف في كثير من المسائل.

وكان المعتزلة أسرع الفرق للاستفادة من الفلسفة اليونانية وصبغها صبغة إسلامية، والاستعانة بها على نظرياتهم وجدلهم، وكان من أشهر من استخدم الفلسفة في ذلك أبو الهذيل العلاف والنظام والجاحظ، ولسنا نستطيع هنا أن نبين النظريات اليونانية وكيف نقلها أئمة المعتزلة، فموضع ذلك الكلام على الحركة العقلية في صدر الدولة العباسية إن شاء الله.

والحق أن المعتزلة هم الذين خلقوا علم الكلام في الإسلام، وأنهم أول من تسلح من المسلمين بسلاح خصومهم في الدين؛ ذلك أنه في أوائل القرن الثاني للهجرة ظهر أثر من دخل في الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس والدهرية، فكثير من هؤلاء أسلموا ورءوسهم مملوءة بأديانهم القديمة، لم يزد عليهم إلا النطق بالشهادتين، فسرعان ما أثاروا في الإسلام المسائل التي كانت تُثار في أديانهم، وكانت هذه الأديان التي ذكرناها قد تسلحت من قبل بالفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني ونظمت طريق بحثها وتعمقت في ذلك كثيراً، فهاجموا الإسلام وهو الدين الذي يمتاز ببساطة عقيدته فأثاروا حوله الشكوك، وليس هؤلاء الذين أسلموا هم الذين فعلوا ذلك فقط، بل كانت البلاد الإسلامية مملوءة بذوي الأديان المختلفة الذين ظلوا على دينهم، وكان منهم كثيرون في بلاط الدولة الأموية يشغلون مناصب خطيرة، هؤلاء وهؤلاء أثاروا مسألة القدر على هذا النمط الفلسفي وكانت معروفة في دينهم، وأثاروا مسألة صفات الله وخلق القرآن ولها نظير في النصرانية، وأثار الزردشتيون كثيراً من مسائلهم.

كل هذا دعا المعتزلة أن يتسلحوا بسلاح عدوهم فجادلوهم جدالاً علمياً، وردوا هجمات القائلين بالجبر والمنكرين لله وما أثار اليهود والنصارى والمجوس من شكوك، ونشطوا لهذا العمل نشاطاً بديعاً؛ فواصل بن عطاء يقول عنه المرتضي: «إنه كان أعلم الناس بكلام غالية الشيعة ومارقة الخوارج، وكلام الزنادقة والدهرية والمرجئة وسائر المخالفين»، فأخذ بعد معرفة أقوالهم يرد عليهم في فصاحة من القول يصفها بشار بقوله فيه:

وَقَالَ مَرْتَجِلًا تَغْلِي بَدَاهَتُهُ كِمَرَجَلِ الْقَيْنِ لَمَّا خُفَّ بِاللَّهَبِ

وتصفه زوجته فتقول: «كان إذا جنَّه الليل صفَّ قدميه يُصلي، ولوح ودواة بجانبه، فإذا مرت به آية فيها حجة على مخالف جلس فكتبها ثم عاد لصلاته»، ولم يكتف بذلك بل بعث دعواته إلى الأمصار يُجادلون أصحاب التعاليم المخالفة وينشر مبادئه؛ فبعث عبد الله بن الحارث إلى المغرب، وحفص بن سالم إلى خراسان يُناظر جهماً القائل بالجبر، كما بعث إلى اليمن وإلى الجزيرة وإلى أرمينية، وأخذ واصل يُؤلف الكتب في ذلك حتى ليذكرون أنه ألف كتاباً فيه ألف مسألة للرد على المانوية — وكذلك كان عمرو بن عبيد يُجادل مخالفه ويدعو إلى الاعتزال في مهارة، يقول واصفه: كان عمرو إذا رأيته مقبلاً توهمته جاء من دفن والديه، وإذا رأيته جالساً توهمته أُجلس للقود، وإذا رأيته متكلماً توهمت أن الجنة والنار لم يُخلقا إلا له، وقد أبى هو وأصحابه الأولون — على ما يظهر — أن يتولوا للحكومة عملاً، وأرادوا أن يكون عملهم لله خالصاً، فابن قتيبة يُحدثنا: «أن عمرو بن عبيد قال لأبي جعفر المنصور: إن الله أعطاك الدنيا بأسرها، فاشتر نفسك ببعضها، وانكر ليلة تَمَخَّضُ عن يوم لا ليلة بعده؛ فوجم أبو جعفر من قوله، فقال له الربيع: يا عمرو غَمَمْتُ أمير المؤمنين! فقال عمرو: إن هذا صحبتك عشرين سنة، لم ير لك عليه أن ينصحك يوماً واحداً، وما عمل وراء بابك بشيء من كتاب الله ولا سنة نبيه؛ قال أبو جعفر: فما أصنع؟ قد قلت لك خاتمي في يدك فتعال وأصحابك فاكفني، قال عمرو: ادعنا بعدك تَسْخُ أنفسنا بعونك، ببابك ألف مظلمة، أُرِدُّ منها شيئاً نعمم أنك صادق»^{١٧} ولكنهم مع هذا كانوا مكروهين من

^{١٧} عيون الأخبار ٣: ٣٢٧.

كثير من المسلمين لأسباب: أهمها أنهم خالفوا أهل الحديث في كثير من آرائهم فحمل عليهم المحدثون حملات عنيفة، ومنها أنهم حولوا العقيدة الإسلامية البسيطة إلى عقيدة فلسفية عميقة، ومنها أنهم في أيام سلطتهم في عهد المأمون والمعتصم نكلوا بالناس في القول بخلق القرآن، ولم يسيروا سيرة فلسفية في الاكتفاء بتأييد رأيهم بالحجة، حملوا الناس على القول برأيهم بالسيف، وكان في ذلك زهاب دولتهم وسمعتهم؛ ولعل من هذه الأسباب أنهم أنزلوا الصحابة منزلة سائر الناس فلم يقرأوا لهم بعصمة، وجرءوا عليهم يُشَرِّحون أعمالهم ويحكمون بصواب بعضها وخطأ بعضها، فقد رأيت ما قال عمرو بن عبيد، وجاء بعده النظام فنقد عمر وأبا بكر وابن مسعود في بعض أقوالهم، وأكذب حذيفة وأبا هريرة في حديث طويل^{١٨}.

وقد فشا في العصر الأموي الجدل في هذه المذاهب التي ذكرنا من خوارج وشيعة ومرجئة ومعتزلة وغيرهم، ومُلئت كتب التاريخ والأدب والملل بما كان يدور بينهم من حوار شديد، فابن أبي الحديد يروي لنا أن الخوارج — في حرب المهلب لهم — كانوا يضعون السيف من حين لآخر ثم يلتقون بخصومهم ويتجادلون ويدعون إلى مذهبهم، ويحدثنا الأغاني أن ثابتَ قُطْنَةَ استمع لقوم من الخوارج كانوا يجتمعون بقوم من المرجئة بخراسان فيتجادلون فمال إلى قول المرجئة وأحبه، وقال قصيدته التي ذكرناها في الإرجاء؛ ويحدثنا أيضاً أن شيعياً ومرجئاً اختصما واحتكما إلى أول من يطلع عليهما، فطلع «الدلال» فقالا له أيهما خير: الشيعي أم المرجي؟ فقال: لا أدري إلا أن أعلاي شيعي وأسفلي مرجئ^{١٩}، ويحدثنا ابن نباتة أن هذا الخلاف وصل إلى الشعراء، فقد كان ذو الرُّمة قَدْرِيًّا، وكان رُوْبَةَ جَبْرِيًّا، وأنها اختصما فقال رُوْبَةَ: والله ما فحص طائر أُفْحُوصًا، ولا تقررص سبع قُرْمُوصًا إلا بقضاء الله وقدره، فقال ذو الرمة: والله ما قرر على الذئب أن يأكل حَلُوبَةَ عياييل ضرائك^{٢٠}.

^{١٨} ترى هذا القول مطوَّلاً ومردوداً عليه في كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٢١ وما بعدها.

^{١٩} يريد أن عقله وهواه مع علي، وشهوته مع المرجئة؛ لأنها لا تُكفر بالذنوب.

^{٢٠} العياييل: جمع عيل وهو ذو العيال، وضرائك: جمع ضريك وهو الفقير.

ويقول الراجز:

يا أيها المضرمر همًّا لا تُهمُّ إنك إن تقدَّرَ لك الحمَّى تحمُّ
لو علوتَ شاهقًا من العلمِّ كيف توقُّيكَ وقد جفَّ القلمُّ!

ويروي الأغاني عن ابن قتيبة أنه كانت بين الطرِّمَّاح والكمِّيت خلطة ومودة وصفاء على تفاوت المذاهب والعصبيَّة والديانة، فكان الكميت شيعيًّا عصبياً عدنانياً، من شعراء مضر متعصباً لأهل الكوفة، والطرِّمَّاح خارجي صُفري قحطاني عسبي لقحطان من شعراء اليمن، متعصب لأهل الشام، ف قيل لهما: فقيم اتفقتما هذا الاتفاق مع اختلاف سائر الأهواء؟ قال: اتفقنا على بعض العامة^{٢١}.

ويروي الأغاني أيضاً أنه كان بالبصرة ستة من أصحاب الكلام: عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء، وبشار الأعمى، وصالح بن عبد القدوس، وعبد الكريم بن أبي العوجاء، ورجل من الأزد «هو جرير بن حازم» فكانوا يجتمعون في منزل الأزدي ويختصمون عنده؛ فأما عمرو وواصل فصارا إلى الاعتزال، وأما عبد الكريم وصالح فصحا التوبة، وأما بشار فبقي متحيراً مخلطاً، وأما الأزدي فمال إلى قول السُّمَنيَّة «وهو مذهب من مذاهب الهند»، قال: وكان عبد الكريم يفسد الأحداث بدعوتهم إلى دينه، وما زال عمرو بن عبيد به حتى أخرجه من البصرة ثم دل عليه من قتله، وروى الإمام أحمد أن الجهم لقي بعض السمنية، فقال له السُّمَني: ألسنت تزعم أن لك إلهًا؟ قال الجهم: نعم، قال: فهل رأيت إلهك؟ قال: لا، قال: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا، قال: فشمتت له رائحة؟ قال: لا، قال: فما يدريك أنه إله؟ قال له الجهم: ألسنت تزعم أن فيك روحًا؟ قال: نعم، قال: فهل رأيت روحك؟ قال: لا، قال: فسمعت كلامه؟ قال: لا، قال: فوجدت له حسًّا؟ قال: لا، قال فكذلك الله!

كل هذا يدلنا على أن حركة الجدل في المذاهب الدينية والآراء السياسية المصبوغة بالصبغة الدينية كانت في هذا العصر حركة عظيمة، وقد كان لها أثر كبير في العلم وفي السياسة وفي الأدب، وقد صدرت هذه الفرق عن عقليات مختلفة من فرس وروم وسريان وعرب وغيرهم، وكانت هذه العقليات تُؤمن بأديان مختلفة من يهودية

^{٢١} أغاني ١٥: ١١٣.

ونصرانية ومجوسية ووثنية وغيرها؛ ولو ظلت الأمة الإسلامية أمة عربية فقط لرأينا فيها أمثال الخوارج وأمثال المرجئة، ولكن ما كنا نرى فيها مذاهب الشيعة الغالية وتعاليمهم الغربية، وما كنا نرى المعتزلة وأبحاثهم الفلسفية ومذاهبهم العميقة.

هذه الحركات العلمية التي شرحناها، والفرق الدينية التي أبنأ تعاليمها كانت في الدولة الأموية على حالة السذاجة، لم تصل إلى درجة القواعد المنظمة، والعلوم المتميزة، والشرح المحكم، إنما وصلت إلى هذه الدرجة في صدر العصر العباسي لما أخذ خلفاء الدولة العباسية يُناصرون الحركة العلمية، وينهضون بالأساس الذي وضعه العلماء في الدولة الأموية، مستعينين على ذلك بترجمة ما وصلت إليه الأمم قبلهم، وموعدنا في الكلام على ذلك الجزء التالي إن شاء الله وهو المستعان.